المشهد الاسرائيلي

www.almash-had.org/com

الثلاثاء ٣١/١٢/٢٠٠٢م الموافق ٢٧ شوال ١٤٢٣هـ، العدد السابع، السنة الاولى

ملحق أسبوعي يصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"

سيناريو

الانتخابات الاسرائيلية لا تحمل البشارة

"ب"

لا يحلق "العمل" تحت سقف ٢٢ نائباً

"ج"

لهذه الأسباب لا تزال فرص "اليسار" ضعيفة..

"الحد الادنى من الكراهية للعرب - المطلوب من مرشح ينوي الفوز برئاسة الحكومة في اسرائيل"!

المشهد الاسرائيلي:

مع أنها بلورت الخطوط العريضة لاستراتيجيتها الاعلامية، التي تقوم في معظمها على اعادة اكتشاف صورة عمرام متسناع العسكرية، الا ان الطواقم الاستراتيجية في حزب «العمل» ما تزال تبحث عن المعادلة الصحيحة التي من شأنها ان تحلّق بالحزب وزعيمه الجديد في استطلاعات الرأي العام، التي أكدت الأخيرة منها مجددا عجزه عن اختراق سقف الـ ٢١– ٢٢ نائبا في البرلمان القادم، في احسن الأحوال.

يوميا تتحدث وسائل الاعلام العبرية عن حالة من الاحباط تلازم اركان «العمل» جراء عجزهم عن استثمار فضيحة الرشاوى التي تعصف بـ «الليكود» منذ ثلاثة اسابيع، والتي تسببت بخسارته ستة مقاعد في الاستطلاعات، ذهبت كلها في صالح احزاب اخرى، سوى حزب متسناع!

وفي محاولة لتجاوز هذه الحالة دعا مرشح «العمل» لرئاسة الحكومة الى اجتماع طارىء خصصه لبث العزيمة في نفوس طواقمه القيادية، مؤسسا على ما يقول انه «التفاؤل بأن المعركة لم تحسم بعد، ما يستدعي التشمير عن السواعد واستنهاض الهمم في كل الاحوال».

لكن المعلقين في الشؤون الحزبية استبعدوا ان تتم ترجمة هذه الدعوة الى لغة الفعل لأسباب عدة في مقدمتها الشعبية العالية وغير المسبوقة التي يتمتع بها زعيم «الليكود» ارئيل شارون في اوساط الجمهور الاسرائيلي، المندفع بقوة، منذ عامين على وجه الخصوص، نحو التشدد والغطرسة العسكرية.

في مواجهة شارون تقف شخصية متسناع «المربدّة» والمفتقدة الى «الكاريزما»، فضلا عن طرحه السياسي الإشكالي في استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين دون شروط، واستعداده للانسحاب من ٦٥٪ من الإراضي الفلسطينية المحتلة واخلاء مستوطنات، وهو طرح دمغ زعيم «العمل» بصورة «الحمامة» وباليسارية المفرطة، برأي غالبية الاسرائيليين، وفي مقدمتهم عدد من اركان «العمل» نفسه!

ويعترف استراتيجيو حملة متسناع الاعلامية بوجود مشكلة جدية لديهم في كيفية التغلب على صورة «الحمامة» هذه في أذهان الاسرائيليين، على رغم تعديل بعض مواقفه باتجاه الوسط، وتكراره القول ان «العمل» يمثل تيار الوسط «وليس اليسار الصهيوني المتمثل بحركة ميرتس». ففي عرف قياديي «العمل»، اخطأ متسناع باعلانه رفضه الدخول في حكومة «وحدة وطنية» مع «الليكود»، وهي حكومة تقول الاستطلاعات ان غالبية الاسرائيليين ينشدونها، مانحا بذلك المزيد من النقاط لخصمه اليميني، الذي ترى فيه غالبية الاسرائيليين ذاتها «شيخ القبيلة» الحريص على وحدة الشعب في اوقات المحن.

وثمة من يعتقد ان متسناع ليس بالشخصية المؤهلة حقا لإدارة حكومة اسرائيلية، كونه وجها جديدا على الساحة الحزبية، تجهله شرائح واسعة من الاسرائيليين وفي مقدمتهم «المهاجرون الجدد» من الاتحاد السوفياتي سابقا، «الذين لا يعرفون حتى ماضيه العسكري وحقيقة قيادته الجيش إبان الانتفاضة الاولى».

ولم يعد التذمر من مراوحة «العمل» في مكانه مقصورا على انصار زعيم الحزب السابق بنيامين بن اليعيزر، الذي لم «يهضم» بعد هزيمته امام متسناع، بل اضحى علنيا تتناقله وسائل الاعلام على ألسن مسؤولين كبار في الحزب، يرون في متسناع «رجلا طيبا، لكنه مرشح سيء». ويضيفون ان الزعيم الجديد لا ينجح في «التحليق» بالحزب لقلة خبرته السياسية والحزبية، وافتقاده الى المميزات المطلوبة للاتصال بالناس.

وعلى رغم محاولات انصار متسناع التقليل من شأن هذه الاتهامات، معولين على الدعاية الانتخابية التي تبدأ في السابع من كانون الثاني ٢٠٠٣ لاستمالة اصحاب «الاصوات العائمة» التي تصل نسبتها الى ٢٥٪ من مجوع اصحاب حق الاقتراع، الا ان المراقبين يستبعدون ان تأتي الاسابيع المتبقية بانقلاب في الاستطلاعات لصالح مرشحهم. هذا ما يؤكده ايضا ناحوم برنياع ابرز المعلقين السياسيين في «يديعوت احرونوت»، إذ يقول في مقال له (١٢/٣٠) ان الشعب في اسرائيل سيصوت «ليكود» على رغم افتضاح امر الفساد الذي تزكم رائحته الانوف.. «لأن هذه القضية تأتي في ادنى سلّم اولويات الجمهور الاسرائيلي، وشارون بالنسبة له هو المرشح الوحيد القادر على الجمع بين البراغماتية والتشدد، وبين التصلّب وبث الأمل بأيام افضل.. أما متسناع الذي يعد بمفاوضات مع (الرئيس الفلسطيني) ياسر عرفات من النقطة التي توقف عندها باراك، فيعيد الى اذهان الاسرائيليين ما ارادوا نسيانه: عرفات، باراك، اوسلو، تنازلات تحت النار، لذلك فإنه لن ينجح في نيل ثقتهم. انهم لن يصوتوا لحزب العمل حتى لو تبين لهم او لم يتبين ان الوزير داني نافيه مثلا يتولى الى جانب منصبه الوزاري رئاسة المحكمة في عالم الاجرام المنظم»!

* شارون: وعود بمزيد من القتل .. والدمار *

* متسناع يراوح في مكانه..

هناك اسباب كثيرة لما يصفه المعلق السياسي في «معاريف» حيني شليف بـ «مراوحة متسناع في مكانه في استطلاعات الرأي»، ويرى ان ابرزها كامن في حقيقة افتقاده الى «الحد الادنى من الكراهية للعرب – وهو الحد المطلوب من مرشح ينوي الفوز برئاسة الحكومة في اسرائيل»، مضيفا ان الاسرائيليين يبحثون دوما عن مرشح «يتطاير الشرر من عينيه» ويعرف «كيف يدك عظام الفلسطينيين»!

«في انكشاف متسناع الاعلامي – يقول شليف – ترتسم في الذهن صورة انسان حذر ومتزن. وخلافا لارئيل شارون فهو يتقدم ببرنامج واضح لحل النزاع مع الفلسطينيين، وفي ظل الاوضاع المتردية التي تمر بها الدولة كان مفروضا ان يحلّق متسناع منذ فترة ويشكل تهديدا جديا على استمرار حكم الليكود..».

ومن الاسباب الاخرى لجمود متسناع في الاستطلاعات ان الجمهور الاسرائيلي على ما يبدو لم ينته بعد من معاقبة «العمل» على (جرائم اوسلو) ، وهو لم يصحُ بعدُ من جرائر ولاية باراك التي احدثت لديه صدمة نفسية، وبخاصة في فصلها الصدامي الدامي مع الفلسطينيين من اواخر عهده. وهناك من يضع اللوم على انعدام «الكاريزما» لدى متسناع، وعجزه عن اجتذاب الجماهير اليه، مع ان «الكاريزما» لم تكن ذات يوم شرطا لا غنى عنها للفوز في الانتخابات، وخير شاهد على ذلك السنوات الطويلة التي قضاها اسحاق شمير في الحكم، وهو المعروف عنه انها لم تكن يوما من صفاته.

لكن ما تميز به شمير – وعمليا كل مرشح فاز في السنوات العشرين الاخيرة – هو «الشر الذي في العيون». وفي ذلك يكتب شليف: «قد يبدي الجمهور الاسرائيلي استعدادا لتقديم تنازلات بعيدة المدى من اجل التوصل الى تسوية مع الفلسطينيين، لكنه يريد زعيما لا يحتمل الفلسطينيين. وبناء على تجارب الماضي المتراكمة، فإن من لا يملك القدرة على دك عظام العرب لا أمل له في الوصول الى كرسي الرئاسة..».

هكذا كان مع اسحق رابين عام ١٩٩٢ – يواصل شليف – الذي ما كان لينتخب لو لم يصدر تعليماته بتكسير عظام الفلسطينيين، وهكذا كان مع نتنياهو ايضا العام ١٩٩٦ الذي منحه تقززه من الفلسطينيين النسبة المئوية التي نقصته ليفوز في الانتخابات. ايهود باراك ايضا في العام ١٩٩٩ فاز بفضل شخصيته كمقاتل مكار للعرب التي جعلته يحقق فوزا ساحقا على خصمه نتنياهو. وهذا ما كان مع شارون هام ٢٠٠١، وهو الذي منذ نعومة اظفاره طور نظرة عداء للعرب عبر المهداف».

هكذا يفسر الافتقاد الى صفة «القاتل» الهزائم المتتالية التي مني بها شمعون بيريس في غالبية المعارك الانتخابية في العقدين الاخيرين، مع انه «فاز» بهذه الصفة في جريمة قانا في الجنوب اللبناني، لكن هذا النوع من «البطولات» لا يقنع الاسرائيليين! فغالبيتهم تقر بمزايا بيريس السياسية والادارية، لكن هذه لم تكن عونا له ابدا في حملته سنة ١٩٩٦ حين ارتدى البزة العسكرية وقصف لبنان بالاف الاطنان من القنابل في عملية «عناقيد الغضب».

التصقت ببيريس صورة الباحث عن حل ومصالحة وتعايش كالعلقة. بينما الاغلبية في اسرائيل ليست كذلك: «ان اللهاث وراء صفة القاتل محفور عميقا في شخصيتنا. لم يبدأ ذلك مع الانتفاضة، ولا بموجات الارهاب. وما يتضح حتى الان ان ما ينقص متسناع هو حد ادنى من الكراهية للعرب المطلوب من مرشح يريد الفوز. متسناع تعهد امتثالا لنصيحة مستشاريه بـ (سحق) وجه الفلسطينيين. لكن، في هذا المجال على الاقل، شارون اثبت نفسه، وخلافا لمتسناع، فانه يخوض الانتخابات ومعه البراهين»!

الوجه الاخر لهذه الاستنتاجات لا يبعث على الطمأنينة، فهو يحمل تأكيدات جديدة على ان من يعد الاسرائيليين بمزيد من القمع والتصعيد ويفتح «ابواب جهنم» على الفلسطينيين واشاعة الدمار والقتل وارتكاب المجازر، يصبح «زعيما قوميا» لا حاجة له الى «شخصية كاريزماتية» او برنامج سياسي لحل سلمي، حتى يتوصل للجلوس فوق «الكرسي الكبير».

تقاسم وظيفي في حال نشوب حرب: "العراق لأميركا والمناطق الفلسطينية ولبنان لإسرائيل.."

المشهد الاسرائيلي:

شكلت الاستعدادات الأميركية للحرب ضد العراق أرضية صلبة لإسرائيل لكي تعزز من استعداداتها الميدانية من أجل توجيه ضربة عسكرية لـ«حزب الله». وتتحدث المصادر العسكرية والصحافية الاسرائيلية عن أن الخطة العسكرية تشمل «الاحتفاظ بنقاط تمركز محددة» داخل الأراضي اللبنانية. وأوضح المعلق الأمني في صحيفة«هآرتس»، أمير أورن، تقاسم العمل الجديد بين الإدارة الأميركية وإسرائيل بخصوص العراق ولبنان.

وقالت المصادر الاسرائيلية أن الخطة العسكرية ضد لبنان تتصل بالحرب الأميركية ضد العراق، وهي«تشير الى أن خطوة أميركية ضد العراق، خاصة إذا لم تكن ناجحة في مراحلها الأولية، أي في الأسبوع الأول، سوف تدفع الى ظهور أحداث أخرى. الإرهاب الفلسطيني هنا سيحاول الانضمام بشكل ما، كما أن هناك تقديراً بأن منظمة القاعدة في أرجاء العالم ستحاول فعل شيء ما، ومن هنا يأتي التقدير بأن حزب الله، في ظروف كهذه، من المحتمل جدا أن يقوم بتنفيذ سلسلة من العمليات».

وقال المراسل العسكري في القناة الثانية للتلفزيزن الاسرائيلي أن«حزب الله اليوم مؤهل، بالصواريخ التي يمتلكها، لتغطية كل شمالي البلاد تقريبا. وهذا يعني أنه يشكل أكثر من تهديد، ولكن حتى لو كان هذا الاحتمال ضعيفا فإن على الجيش الإسرائيلي الاستعداد له. وهذا الاستعداد يعني تدريب وحدات عسكرية، وقد تم هذا الإنجاز. وهناك خطط كاملة. وفي الجيش الإسرائيلي يفضلون بالمطلق عملية جوية. ولكن إذا لم تحقق العملية غايتها، فسوف يدخل الجيش الى داخل الأراضي اللبنانية. وبالمناسبة، عندما تنتهي هذه العملية فإن الجيش الإسرائيلي لن يعود الى خط الحدود الدولية، حيث يتواجد اليوم، وإنما سيبقى في العديد من النقاط داخل الأراضي اللبنانية على مقربة من السياج الحدودي لإبعاد حزب الله عن هناك».

ولكن ما تحدث عنه المراسل العسكري للتلفزيون كاحتمال ضعيف، أشار إليه المعلق الأمني في صحيفة«هآرتس»، أمير أورن، كاحتمال«شبه مؤكد». ومعروف أن أورن يعتبر من أقرب المعلقين الإسرائيليين الى المؤسسة العسكرية، وهو يشرف على برنامج إذاعي حول الاستراتيجية والتكتيك العسكري في إذاعة الجيش. وسبق له أن انفرد بنشر أنباء بالغة الأهمية، مثل الخطة الإسرائيلية لتفجير الوضع في لبنان، أو عملية اغتيال خبير المتفجرات في حماس المهندس يحيى عياش.

وكتب أورن في«هآرتس» أن«تقاسم العمل بين بوش وشارون يخصص العراق للأميركيين والمناطق الفلسطينية ولبنان للإسرائيليين». وبمصطلحات سلم الأولويات لدى شارون والمؤسسة العسكرية، فإن لبنان أولاً، ثم غزة بعد ذلك، أما العراق فلا، إلا في حالة تحقق السيناريو الأكثر تطرفاً.

وأضاف أورن أن«قادة في الجيش الإسرائيلي، في أسلحة مختلفة ومن دون تنسيق بينهم، تنبأوا في الأيام الأخيرة بلغة واحدة بأمر مبادرة عسكرية إسرائيلية، في ظلال المعركة الأميركية في العراق، من أجل إزاحة خطر الوسائل التقليدية لحزب الله. وحسب رأي هؤلاء، فإن إسرائيل ليست مضطرة لاحتمال وضع متواصل تتواجد فيه آلاف الصواريخ والقذائف، التي يغطي مداها النصف الشمالي من الدولة، والتي على زنادها تقف أصابع حسن نصر الله، بشار الأسد وآية الله خامنئي».

ومضى أورن قائلاً:«إنه في نظر هؤلاء الضباط، ثمة حاجة لعملية تركز على حزب الله، ولا تكون حفيدة «تصفية الحساب» ولا ابنة «عناقيد الغضب» فهروب اللاجئين (ومعهم أيضا المقاتلون) شمالا ألحق الضرر بإسرائيل وأتاح لحزب الله التعافي. والهدف المحدد للعملية، حسب أنصارها، ينبغي أن يكون تحرير إسرائيل ولبنان من الجهاز العسكري لحزب الله، تنفيذ البند الأخير في اتفاق الطائف الذي يلزم بنزع سلاح جميع الميليشيات في لبنان، واستعادة السيادة الكاملة للحكومة اللبنانية ونشر الجيش اللبناني على الحدود مع إسرائيل».

وفي أشارة غنية بالمعاني يكتب أورن أن«التصعيد في الشمال شبه مؤكد. وإذا لم تفتح النار من الشمال، كنوع من استعراض قوة عربي في الوقت الذي يقاتل فيه الأميركيون العراقيين، سيكون هناك في إسرائيل من سيقترح توجيه ضربة استباقية، أو استفزاز حزب الله بشكل يستدعي ضربة أولية في أعقاب العملية». ويضيف أورن أن«مؤيدي العملية الذين يقدرون أن سلاح الجو، وألوية مشاة وقوات إضافية ستنفذها بنجاح لا يتعاملون معها بلا مبالاة. وحسب رأي قدامى لبنان بين الضباط الإسرائيليين فإن ستمئة مقاتل من حزب الله في خمس قطاعات سيكونون عدواً مريراً «كما المقاومة في الشيشان وربما أكثر».

وعموماً ترى القيادة العسكرية الإسرائيلية في الحرب الأميركية ضد العراق«نافذة فرص»، قد تقود أيضا حزب العمل الى داخل حكومة شارون حسب أورن«من أجل مساعدة بوش في مراقبة شارون حتى لا يذهب أبعد من اللازم في لبنان».

"ملف الفساد" حيّ يُرزق، بعد أكثر من استطلاعين..

شارون بحاجة الى "ضحية كلاسيكية" وبلومنتال "كبش فداء مثالي"

المشهد الاسرائيلي:

عاد ملف الفساد في حزب «الليكود» يلقي بظلال ثقيلة على فرصه الانتخابية، ويتواصل انشغال الرأي العام ووسائل الاعلام به بصورة مكثفة هذه الايام في اعقاب استدعاء الشرطة لنائبة وزير البنى التحتية نعومي بلومنتال للتحقيق معها في شبهة دفعها فاتورة اقامة اعضاء من مركز حزبها في فندق ضخم في مدينة رمات غان، مقابل الحصول على اصواتهم خلال الانتخابات الداخلية لقائمة الحزب، التي جرت في الثامن من كانون الاول.

وبلومنتال اكبر شخصية سياسية تستدعى للتحقيق في ملف الرشاوى الذي يهز «الليكود» منذ ثلاثة اسابيع. واحتل التسريب من مكتب زعيم الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة ارئيل شارون حول نيته ابعاد بلومنتال عن صفوف «الليكود» اذا ما واصلت التزام الصمت وعدم التجاوب مع محققي الشرطة، صدارة عناوين وسائل الاعلام، وتتفق تعليقات ابرز الصحافيين في الشؤون الحزبية على ان شارون يحاول البحث عن «كبش فداء» يظهر به امام الاسرائيليين زعيما «نظيفا» وحريصا على القانون والاخلاق، ولكي يحول دون مزيد من الاضرار لفرصه الانتخابية في حال تكشف المزيد من تحقيقات الشرطة مع نائبة الوزير.

ويتساءل المعلقون الصحفيون عن ازدواجية معايير شارون الذي لم يحرك ساكنا عندما رفض نجله عمري شارون التعاون مع الشرطة في شبهات منسوبة اليه حول اقامة جمعيات وهمية، عشية الانتخابات السابقة لرئاسة الحكومة، لدعم ترشيح والده في المنافسة على رئاسة الحكومة، بينما سارع الى التلويح باقالة بلومنتال واقصائها عن الحزب.

وشككت الصحافية سيمه كدمون في «يديعوت احرونوت» بقيام شارون بخطوة مماثلة لو كان الحديث يدور مثلا عن ليمور لفنات او سلفان شالوم او عوزي لنداو.. وقال ان بلومنتال تبدو «فريسة سهلة» لكي يفي شارون بالتزامه بتنظيف «الليكود» من المتورطين في الفساد. «على جلد بلومنتال – تقول كدمون – اثبت شارون انه يعني ما يقول وانه مصمم على تطهير الليكود من التلوث. لكن يتضح ان هذا التكتيك الشاروني ينطوي على مخاطر جمة لو طوّق نفسه: فربما يتم استدعاء احد المقربين منه، وقد يصمت هذا او يتفادى الافصاح عن اشياء لا يرغب في قولها او ان تكون هناك امور لا يجدر الكشف عنها. فلا احد يقدر على التكهن بما سيحدث خلال التحقيق».

ولدى بن كسبيت في «معريف» يبدو ان بلومنتال «جاءت في الوقت المناسب لشارون.. فمنذ اسبوعين، حين تفجرت ازمة الفساد في الليكود ومقربو شارون يبحثون عن هدف مريح يثبت قدراته القيادية، بشكل فظ ومجلجل، ولكي يوضح للجمهور جدية شارون في الحرب العادلة التي اعلنها من اجل الحفاظ على القانون والنظام. شارون سيكون الرابح في قضية بلومنتال فاذا ما واصلت هذه الصمت فسيبعدها عن لائحة الليكود ويحقق شعبية هائلة واذا تحدثت فسيحسب ذلك انجازا له. في كل الاحوال تلعب بلومنتال دور الضحية الكلاسيكية والمريحة، تماما كالقطيع الذي يساق الى الذبح».

* بلومنتال *

* عناصر لحد تدعم شارون ضد نتنياهو!

في السياق ذاته تكشف صحيفة «يديعوت احرونوت» في صدر صفحتها الاولى امس عن فضيحة جديدة يشتبه بضلوع عومري شارون فيها. فقد كان هذا الاخير سوية مع ناشط اخر في «الليكود» يدعى يوسي مزراحي من طبرية وراء انتساب ٨٠٠ من عناصر جيش لبنان الجنوبي العميل والمنحل المقيمين في اسرائيل منذ انسحابها من الجنوب اللبناني الى حزب «الليكود». وجاءت هذه الخطوة لدعم شارون في منافسته امام بنيامين نتنياهو على زعامة الحزب «مقابل وعد من عمري شارون بالاهتمام بقضاياهم لدى السلطات المختصة».

ويعترف مزراحي بضم مائة من هذه العناصر المقيمة في طبرية الى «الليكود» وبأنها صوتت لصالح شارون «الذي اقام جيش لبنان الجنوبي ويعتبره افراده أباً لهم»!

ويشير التقرير الى ان انتساب هؤلاء الى «الليكود» يتعارض مع دستور الحزب كونهم «سكانا مؤقتين» لا يحق لهم التصويت والمشاركة في الانتخابات الاسرائيلية. ويضيف ان كلا من المنتسبين اللبنانيين دفع رسوم تسجيل بمبلغ ٧٥ شيكلا اعطيت له بموجبها بطاقة عضوية رسمية في «الليكود» جعلته صاحب حق في التصويت، مثله مثل شارون نفسه!

العناوين المثيرة للرعب: "وصفة مضمونة" لصرف الانظار عن الفساد الداخلي..

كتب أسعد تلحمي:

يطرح الانشغال الاسرائيلي الرسمي والاعلامي غير المسبوق بـ «الملف العراقي»، (وكذلك انعكاسات العدوان الاميركي المتوقع بل المؤمّل إسرائيليا على العراق) تساؤلات جادة حول دوافعه وتوقيته بوجه الخصوص.

وثمة ميل الى الاعتقاد بأن الدافع الرئيسي وراء تصريحات كبار المسؤولين الاسرائيليين المتواترة، سعيهم الى كنس المسائل الساخنة «تحت السجادة»، وفي مقدمتها مواصلة القمع في الاراضي الفلسطينية ورفض الانسحاب من مدينة بيت لحم عشية احتفالات الميلاد، ثم ملف الفساد وفضيحة الرشاوى داخل حزب «الليكود»، ونقلها من موقع الصدارة في اهتمامات الرأي العام المحلي والدولي، خشية ان يؤدي التركيز عليها الى انقلاب غير مستبعد في نتائج استطلاعات الرأي في غير صالح هذا الحزب.

على رغم هذه المحاولات يواصل الاعلام العبري اشتغاله بالمسألة العراقية وما قد يترتب على اسرائيل من اخطار في حال اتساع نطاقها، كأن تتعرض لهجوم عراقي انتقامي مع بدء العدوان الامريكي. وافردت الصحف اليومية مساحات واسعة لارشاد المواطنين في استخدام الملاجىء والغرف الآمنة والكمامات الواقية من الغازات، دون ان تتنازل عن عناوينها المثيرة، التي تبث الهلع في النفوس.

وهكذا يطالع القارىء في هذه الصحف عناوين مثل: استعدادات لمواجهة هجوم بيولوجي، طائرات انتحاريين عراقية ستهاجم اسرائيل بأسلحة غير تقليدية، اسرائيل تدخل حالة استنفار قصوى في ١٥ يناير، احتمال تطعيم جميع المواطنين ضد الجدري، الاف الاسرائيليين يفكرون بمغادرة البلاد مع بدء الحرب، الولايات المتحدة ستهاجم وصدام سيصب نيران غضبه على اسرائيل، واسرائيل تحتفظ لنفسها بحق الرد العسكري، وغيرها من العناوين التي اضحت بمثابة «كليشيهات» ثابتة يرددها الاعلاميون والسياسيون على السواء.

وفي عرف زعيم «العمل» عمرام متسناع فإن اقطاب حكومة شارون وحزب «ليكود» تعمدوا التهويل وبث الهلع «بهدف صرف الانظار عن القضايا الملتهبة مثل استشراء الفساد والرشوة داخل الليكود والازمة الاجتماعية التي تعصف باسرائيل». ولديه فإن من يصوت لحزب «ليكود» سيحصل على قائمة نجح الاجرام المنظم في اختراقها. وهكذا ستكون في اسرائيل كنيست وربما حكومة يسيطر عليها الاجرام المنظم.. «ان التهديد القائم بأن يكون حزب حاكم موبوءا بالفساد يجب ان يقلقنا».

واتفق ابرز المعلقين في «هارتس» يوئيل ماركوس مع متسناع في استنتاجاته وكتب يقول انه قبل ان تبدأ الحرب على العراق ارتفع منسوب الخوف بشكل مثير ليضيف ان العناوين المثيرة للرعب في كبرى الصحف لم تولد صدفة انما تسربت من قيادة الحكم «فالتخويف ينسي العناوين عن الفساد في ليكود وتهديد الصواريخ سيطمس سيطرة المافيا على قائمة الليكود في الكنيست حتى ان من شأن التهديد الذي يشكله صاروخ كيماوي ان يصرف النظر عن عومري» (نجل شارون المشبوه بحصوله على مكان مضمون على لائحة الليكود عبر الرشوة).

وتنبه ماركوس الى لعبة شارون حيال هذا الوضع، ففي حين طالب شارون وزراءه بالكف عن تهديد العراق واصل هو اطلاق التهديدات صباح مساء ليخلق الانطباع بأننا نزج بأنفسنا في حرب ليست لنا». واضاف: ثمة تناقض في مواقف اقطاب الدولة والرسائل الازدواجية التي يبثونها.. فمن جهة، يقولون لنا لا تخافوا لاننا مستعدون. رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية يقول انه لا وجود لصواريخ غرب العراق ولن يكون، فيما رئيس هئية الاركان يقول ان التهديد العراقي لا يؤرقه لأن احتمال الا نهاجَم قوي. ومن جهة اخرى يهدد رؤساء الاجهزة الامنية انه في حال هوجمنا سنرد بهجوم. واذا كنا على درجة عالية من الاستعداد فلم لا يبث هؤلاء الطمأنينة؟ أهكذا تدار الازمات؟».

«في العام ١٩٩١ قصف العراق اسرائيل بـ ٣٩ صاروخا ادت الى وفاة ١٢ اسرائيليا جراء نوبات قلبية. لم يمت احد من الصواريخ. اما الان ونحن مستعدون على نحو افضل وخطر الهجوم اقل علينا ان نحذر الا تتسبب تصريحات المسؤولين بتخويفنا الى حد الموت».

استعدادات موتورة بتأثير مباشر

وفي تفاعل مباشر مع هذه الاجواء التي تصنعها تصريحات السياسيين الاسرائيليين، بلغت الاستعدادات الإسرائيلية لمواجهة آثار الحرب مع العراق ذروتها بإعلان رئيس الحكومة شارون جاهزية دولته لمواجهة كل الاحتمالات. وتضاعفت في الأيام الأخيرة نسبة من يقومون بتحديث الكمامات الواقية لمواجهة حرب كيميائية محتملة، في الوقت الذي تستعد فيه إسرائيل لاتخاذ القرار بشأن أكبر عملية تطعيم ضد الجدري.

وتجري كل هذه التطورات بعد أن أبلغت الولايات المتحدة إسرائيل ان الجيش الأميركي مستعد من الوجهة العملية، لشن الحرب ضد العراق في مطلع كانون الثاني، لكنها ستنتظر الحصول على دعم دبلوماسي عالمي للحرب طوال ذلك الشهر. وهكذا فإن على إسرائيل الاستعداد للحرب ابتداء من آخر كانون الثاني وحتى منتصف شباط.

وكشفت صحيفة «معاريف» (٢٣كانون الاول) النقاب عن بلورة الجيش الإسرائيلي لخطط هجومية في العراق. وقد أعلن شارون أثناء زيارته مع وزير دفاعه شاؤول موفاز قيادة الجبهة الداخلية الإسرائيلية أنه لا ينبغي تجاهل الخطر الذي تتعرض له إسرائيل من احتمال قيام العراق بشن هجمات عليها. ولكنه أوضح ان «إسرائيل جاهزة لمواجهة كل الظروف». وأوضح شارون «إننا اتخذنا جميع التدابير للحيلولة دون هذا الخطر». وشدد على أن إسرائيل في حالة «تنسيق استراتيجي مع الولايات المتحدة بمستوى لم يسبق له مثيل، وهذه هي شبكة العلاقات الأفضل منذ قيام الدولة». وأكد شارون أن إسرائيل أقدمت على خطوات بعيدة المدى مع الولايات المتحدة من أجل منع مهاجمة إسرائيل و «توصلنا أيضا الى تفاهم لبذل الجهود لمنع الهجوم على إسرائيل». وفي ذلك إشارة واضحة الى ان خطة الهجوم الأميركية على العراق تستهدف أولاً شل القدرة العراقية على توجيه ضربات تقليدية أو غير تقليدية لإسرائيل.

وأشار شارون مع ذلك الى أن «لدينا قوات ممتازة، وسلاح جو رائع ومنظومة مضادة للطائرات لم يسبق لها مثيل». وأكد أن «إسرائيل تقدمت جدا في ميدان الردع ونحن مزودون بكل ما نحتاجه. كذلك تجري الاستعدادات في جميع الميادين وثمة منظومة محددة لاتخاذ القرارات».

وبدا واضحا أن كلام شارون يستهدف الجبهة الداخلية الإسرائيلية، حيث أراد طمأنة الجمهور من ناحية، ولكنه أيضا أراد التوضيح، بطريقة غير مباشرة، ان انتخابات الليكود ليست الحدث الأهم. ووسع شارون من دائرة حملته عندما قال «نحن نفهم المخاطر الكامنة في وجود أسلحة دمار شامل لدى دولة مثل العراق، والمخاطر العامة لانتقال سلاح كهذا الى أيدي منظمات إرهابية لاستخدامها في المستقبل. لذلك تعترف إسرائيل بأهمية العملية التي ستنفذ ضد العراق».

الاستعدادات الإسرائيلية للحرب تشمل هجوماً مضاداً

من جهته أشار وزير الدفاع الاسرائيلي شاؤول موفاز الى التقدم الذي طرأ على أدوات المواجهة الإسرائيلية خاصة في الشهور الأخيرة. وقال: «في هذه الأيام حيث تغطي غيوم سوداء سماء العراق، ينبغي أن نقول للجمهور ان قيادة الجبهة الداخلية مستعدة الآن أكثر من أي وقت مضى، ابتداء من هيكلية القوة، مرورا بمعرفة المواضيع ذات الصلة بالإنقاذ والدفاع وكذلك الخبرة التي راكمتها القيادة في السنوات الأخيرة جراء الكوارث التي وقعت في البلاد وخارجها».

وكان موفاز قد أكد (٢٣كانون الاول) ان قضية تطعيم الجمهور الإسرائيلي ستدرس في الوقت المناسب، غير أن وزارة الصحة الإسرائيلية أعلنت أنها سوف تتخذ القرار النهائي بهذا الشأن في الأيام القريبة .

وازدادت حالة الذعر في اليومين الأخيرين في إسرائيل في أعقاب تعاظم التقديرات بأن الرئيس العراقي وعند استشعاره الخطر النهائي سوف يقدم على إطلاق صواريخ محملة برؤوس حربية كيميائية أو بيولوجية ضد إسرائيل. وتعاظمت هذه الحالة مع الإعلان عن وثيقة المخابرات المركزية الأميركية بأن العراق كان على وشك إطلاق صواريخ بيولوجية في المرحلة الأولى من حرب الخليج.

ومن جهة ثانية، أشارت صحيفة «معاريف» الى ان الجيش الإسرائيلي بلور قائمة أهداف في العراق ويستعد لاحتمال تلقي تعليمات بضربها، رداً على أي هجوم عراقي محتمل على إسرائيل. ونقلت الصحيفة عن «مصادر أجنبية» أن رئيس الأركان أمر الجيش الإسرائيلي بإتمام استعداداته حتى نهاية كانون الأول سواء لجهة حماية الجبهة الداخلية أو لتوجيه ضربة مضادة للعراق.

الانتخابات التشريعية الاسرائيلية لا تحمل "البشارة"

المشهد الاسرائيلي:

يتأكد يوميا صدق الاستنتاجات التي استخلصها معظم محللي السياسة في اسرائيل بشأن الاعلان عن حل الكنيست واجراء انتخابات برلمانية في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٣، عندما كتبوا ان خطوة ارئيل شارون جاءت لاعتبارات سياسية ضيقة تحكمت بالشريكين الرئيسيين في حكومة الوحدة، اريئل شارون وبنيامين بن اليعازر. ورغم ان شارون وعد مرارا بأن حكومته ستنجز مدة ولايتها حتى تشرين الاول ٢٠٠٣، غير ان التطورات السياسية المتلاحقة والضغط الداخلي الناجم عن الاقتناع بأن الجميع يقف في ضوء السياسة الرسمية أمام طريق مسدود، قطعا الطريق على وحدة بن اليعازر وشارون اللذين تعرضا لمنافسة شديدة على رئاسة حزبيهما، ففاز الاول على خصمه نتنياهو بينما خسر الثاني امام الجنرال (احتياط) عمرام متسناع.

ولم يكن الوعد ببقاء الحكومة هو الوعد الوحيد الذي لم يتمكن شارون من الوفاء به، فقد فشل ايضا في تحقيق «السلام والامن». ولا شك ان هناك صلة قوية بين فشل الوعدين، وبامكاننا التكهن بأن عدم تحقيق الامن والسلام قد عجّل بسقوط حكومة الوحدة. فما كان بمقدور نتنياهو او متسناع ورامون منافسة شارون وبن اليعازر، اذا كان هذان الاخيران قد نجحا في تحقيق اي تقدم في المجال الامني والسياسي. ومن هنا، يمكننا القول ان هذه الانتخابات هي نتيجة مباشرة للازمة العميقة التي وصلت اليها اسرائيل في المجال الامني والسياسي اولا وفي المجال الاقتصادي ثانيا.

إخفاقات سياسية بارزة

يتلخص الهدف الاستراتيجي الاساسي «لحكومة الوحدة» مع الفلسطينيين الى حل سياسي شامل.

ومن المعروف ان الرؤية الاسرائيلية للحل الدائم لا تشمل الانسحاب الكامل لحدود الـ٦٧، فاسرائيل تعتبر القدس عاصمة أبدية لها، وتسعى لابقاء الكتل الاستيطانية الكبيرة تحت سيادتها، ولا تقبل بحق العودة للاجئين. هذه الاسس لا تسمح بمجال كبير للتفاوض، ولكن اسرائيل، وبرأي الكثيرين، تعلمت من تجربة اوسلو انه في ظروف معينة، وتحت ضغط دولي وعربي، بالامكان تحريك الطرف الفلسطيني نحو القبول بحلول جزئية دون الوصول الى حل جذري.

لكن خلق الظروف المطلوبة لتحقيق هذه الصفقة، يتطلّب كما يقتضي منطق الامور امرين اساسيين: الاول، الهدوء الامني الكامل، من خلال قمع المقاومة ووقف العمليات الانتحارية؛ والثاني، إحداث تغيير جذري في طبيعة السلطة الفلسطينية، من خلال اجراء اصلاحات داخلية تهمّش دور الرئيس ياسر عرفات وتنزع عنه صلاحية الحكم المطلق. هذا الهدف كان وما زال القاسم المشترك الاستراتيجي الذي يجمع بين حزبي العمل والليكود، ويحظى بدعم الاغلبية الساحقة من الشارع الاسرائيلي.

لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي لجأت حكومة الوحدة للتنسيق الكامل مع الادارة الاميركية. وكانت الخطوة الاولى في هذا الاتجاه، توحيد الصفوف الداخلية في اسرائيل، لتضييق هامش المناورة امام الرئيس عرفات، ومنعه من التلاعب بين كتلتي اليسار واليمين في اسرائيل. اما الخطوة المكمّلة فكانت تجنيد الدعم الاميركي والاوروبي لتشديد الضغط على السلطة الفلسطينية. لكن رفض الرئيس الاميركي، جورج بوش، منذ بداية حكمه، لقاء الرئيس عرفات، ودعوته لتنحيته عن السلطة، اعطيا الضوء الاخضر للعمليات التي قامت بها اسرائيل في المناطق المحتلة لتحقيق اهدافها.

قبل شروع اسرائيل بعملياتها العدوانية في المناطق المحتلة، جرت عدة محاولات للوصول الى تفاهم مع السلطة. من هذه المحاولات كان «تقرير ميتشل»، الذي دعا لقمع المقاومة لقاء وقف الاستيطان. ولكن، رغم قبول الجانبين بالتقرير، الا ان شيئا من مضمونه لم يتحقق، فلا الاستيطان توقف ولا العمليات الانتحارية ابطأت وتيرتها.

وقد بلغ التصعيد ذروته في العملية الانتحارية بتل ابيب (دولفيناريوم) في حزيران ٢٠٠١، التي أودت بحياة عشرات الشباب الاسرائيليين. عند هذه النقطة دخلت الازمة الى منعطف خطير. فقد قررت اسرائيل تشديد الطوق العسكري على المدن الفلسطينية، دون القضاء على السلطة لأن بقاءها كان وما زال مصلحة استراتيجية. فبعد اتفاق اوسلو لم يعد احد في اسرائيل، باستثناء المستوطنين، يرى مصلحة في اعادة احتلال مليوني فلسطيني.

بعد فشل المحاولات الدبلوماسية، قررت اسرائيل اللجوء للحل العسكري، وخوّلت بهذه المهمة شاؤول موفاز، رئيس هيئة الاركان حينها ووزير الدفاع في الحكومة الانتقالية. وتمت العملية العسكرية على ثلاث مراحل رئيسية. وجاءت كل مرحلة لتحقق هدفا معينا، ضمن المخطط الاستراتيجي العام لفرض الرؤية الاسرائيلية للحل.

«السور الواقي» كانت العملية الاولى والاساسية التي تم فيها احتلال المدن الفلسطينية والقضاء على الجهاز الامني بالضفة الغربية. وكان الهدف منها تجهيز المناطق المحتلة لادخال قوى دولية برعاية «الرباعي» الذي يشمل الولايات المتحدة، روسيا، اوروبا والامم المتحدة. وكان دور هذا الرباعي تقاسم المسؤولية عن الامور الامنية والمالية مع السلطة الفلسطينية.

باءت محاولات وزير الخارجية الاميركي، كولن باول، الوصول لاتفاق مع الرئيس عرفات من حصاره في المقاطعة برام الله، بالفشل. وليس هذا فحسب، بل اشتد التصعيد مع ازدياد وتيرة العمليات الانتحارية. وكانت النتيجة دخول العملية العسكرية الى مرحلتها الثانية، فجاءت عملية «الطريق الحازم» لتدمر ما تبقى من السلطة وتبسط السيطرة العسكرية الكاملة على المناطق المحتلة، حتى لم يعد من السلطة سوى الاسم. ان الابقاء على هيئة السلطة ولو بشكل رسمي، هو ضرورة اسرائيلية، كونها المرجعية الوحيدة التي يمكنها تسلم ادارة شؤون المدن الفلسطينية في حالة قبول الفلسطينيين الشروط الاسرائيلية.

العملية العسكرية الفاشلة الثالثة التي دقت المسمار الاخير في نعش حكومة الوحدة، كانت عملية «مسألة وقت» التي استهدفت مقر السلطة الفلسطينية تحديدا. وقد شملت العملية تدمير المقاطعة، والمطالبة بتسليم مطلوبين بينهم رئيس المخابرات الفلسطينية، توفيق الطيراوي. وكان الهدف من هذه العملية قلب السلطة الفلسطينية، وذلك انسجاما مع المطالب الاميركية باجراء اصلاحات في جهاز الحكم، وتعيين رئيس حكومة يتمتع بكامل الصلاحيات، وتهميش عرفات الى دور ثانوي. وبالمقابل، تمكّن الرئيس عرفات من تشكيل حكومته الجديدة التي حظيت بدعم غالبية نواب المجلس التشريعي. ورغم النداءات من الداخل والخارج لإحداث تغيير في السلطة، فقد بقيت الحكومة نفسها التي تشكلت بعد اوسلو، وادى اقرار الحكومة الذي اعتبر انتصارا لعرفات، الى سد عمليا الطرق امام المساعي لاحداث التغيير، ووضع الحكومة الاسرائيلية امام الامر الواقع، وأسقط من يدها كل الاوراق، ما عدا ورقة القضاء النهائي على السلطة وطرد عرفات. ولكن هذا الخيار غير وارد بالنسبة لاسرائيل، لانه ينافي مصلحتها الاستراتيجية، فكان سقوط حكومة الوحدة نتيجة محتومة.

* الخيار الاسرائيلي الراجح «عسكري» *

الفشل الاقتصادي

يأتي الفشل الاقتصادي رديفا للفشل السياسي، ولا شك ان الانتفاضة تلعب دورا مهما في التراجع الاقتصادي، ولكن يبقى هذا الدور محدودا وغير حاسم. فجذور الازمة الاقتصادية نابعة من تخلي اسرائيل عن الاقتصاد القومي وانفتاحها على العولمة. دول كثيرة اخرى اتبعت اجراءات اقتصادية مماثلة، تمر اليوم بهزّات سياسية بسبب انهيار اقتصاداتها دون ان تشهد انتفاضات او عمليات انتحارية. ففي البرازيل وصل للمرة الاولى زعيم حزب العمال «لولا» للحكم واستبدل حكم الجنرالات، وفي الارجنتين سقطت حكومة «ديلا روا»، وفي تركيا فاز بالسلطة الحزب الاسلامي. الازمة التي ضربت بشدة دول الاطراف، عبّرت في الواقع عن مرض مزمن يعاني منه النظام الرأسمالي ككل. علامات المرض لم تقفز عن دول المركز نفسها: الولايات المتحدة واليابان والمانيا.

ورغم كون اسرائيل من الدول الاكثر تطورا من الناحية الاقتصادية، ويعتبر دخل الفرد فيها مرتفعا، غير ان اعتمادها الكلي على فرع التكنولوجيا المتطورة (هاي تك) يأتي على حساب فروع الاقتصاد التقليدية. وقد دخل الاقتصاد الى كارثة مع انفجار فقاعة «الهاي تك» في البورصة الاميركية، واعلان اكبر الشركات في هذا المجال، افلاسها.

قضى الانتقال من اقتصاد القطاع العام للخصخصة، على شبكة الضمان الاجتماعي التي وفّرت اماكن عمل وحافظت على نوع من التساوي في الاجور ومستوى المعيشة، وشكلت الاساس لمجتمع اسرائيلي متضامن ومتماسك في مواجهة المحيط العربي. وادى الانتقال للاقتصاد الرأسمالي المفرط – الذي شمل اغلاق الكثير من المنشآت التابعة للحكومة والهستدروت – تلقائيا لارتفاع نسبة البطالة. وكانت النتيجة اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، حتى اصبحت اسرائيل الاولى في العالم من ناحية الفرق بين الشريحة الاغنى والافقر في المجتمع.

وكانت احدى النتائج السلبية للانفتاح على العولمة وإطلاق العنان لرأس المال الخاص، استيراد العمال الاجانب على حساب القوى العاملة المحلية. النتيجة المباشرة كانت البطالة وضرب قوى العمل المنظمة وتدني معدل الاجور. ففي حين انخرطت الطبقة الوسطى في مجال التكنولوجيا المتطورة والخدمات والتجارة، تهمشت الطبقة العاملة واخذت ظاهرة الفقر بالاتساع، واتسعت معها الفجوة الطبقية.

الحقيقة ان الازدهار الاقتصادي، مثل السلام، لم يكن سوى وهمٍ سرعان ما تبدد. فالنمو الاقتصادي في اسرائيل لم يعتمد على استيراد العمال الاجانب فحسب، بل على الاستثمارات الاجنبية التي وصلت الى سبعة مليارات دولار. وبهدف جذب هذه الاستثمارات، كان على الحكومة خلق البيئة الملائمة لذلك لتحظى بعلامات عالية لدى شركات التصنيف الائتماني.

في هذا المجال لجأت الحكومة لاستخدام وسيلتين: الاولى قيام البنك المركزي بتحديد نسبة فائدة عالية لمنع التضخم المالي؛ والثانية الحيلولة دون تجاوز العجز في الميزانية الـ ٢٪ من الناتج الاجمالي القومي، كخطوة مكمّلة لمنع التضخم المالي.

كانت النتيجة الحتمية لهذا الاجراء، الذي تحول الى فرضية مقدسة وشرط اساسي للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، إحداث تقليصات كبيرة في ميزانيات التطوير والرفاه، وخنق الاستثمار الداخلي بسبب الفوائد العالية التي فرضت على القروض، والاعتماد الكلي على الشركات الاجنبية الضخمة في تطوير الصناعة. من هنا، كان تأثير الركود العالمي على اسرائيل عميقا. تعمق الجمود الذي بدأ قبل سنوات في مجال الاستثمار، وتراجعت نسبة النمو لتصبح سلبية، ما ادى لانخفاض حاد في مستوى المعيشة.

واذا أضفنا لما تقدم، التأثير السلبي للانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد، لادركنا عمق الازمة وخصوصياتها المحلية، المحكومة بالصراع المستمر مع الفلسطينيين. فاسرائيل لا تواجه ازمة اقتصادية صرفة، بل عليها توجيه نسبة مهمة من مواردها لمعالجة المشكلة الامنية بدل توجيهها لانقاذ الاقتصاد. ومن المتوقع في ظل استمرار هذا الوضع، ان تتدهور الامور الى كارثة اجتماعية حقيقية.

انتخابات لتعزيز موقع اليمين

لن يكون بمقدور الانتخابات الوشيكة تغيير المعطيات الاساسية التي تواجهها اسرائيل اليوم. من جهة اخرى، يجب الالتفات الى ان الكنيست الحالية لا تعبر عن التطورات السياسية العميقة التي مرّت بها اسرائيل، منذ الانتخابات البرلمانية الاخيرة. لقد انتخبت هذه الكنيست على اساس الفوز الساحق الذي حققه ايهود باراك وحزب العمل على مرشح الليكود، بنيامين نتنياهو.

وقد بسط باراك سيطرته على ائتلاف واسع جدا، جمع بين ميرتس من اليسار وحزب المستوطنين (مفدال) من اليمين، دون ان يضطر للاعتماد على القوائم العربية، بل تجاهلها علناً رغم انه انتخب بأصوات العرب. بعد سنة واحدة فقط، سقطت حكومة باراك، وكان المفروض ان يتم حل الكنيست واجراء انتخابات جديدة. ولكن الخوف من عودة نتنياهو، قاد الى صفقة بين باراك وشارون الذي ترك له نتنياهو قيادة الليكود بعد استقالته من السياسة. حسب الصفقة تم اجراء انتخابات لرئاسة الحكومة فقط، على ان يقوم الفائز بتعيين الخاسر وزيرا للدفاع في حكومة وحدة. وبعد فوز شارون، دعا باراك لتولي وزارة الدفاع، غير ان النقد الجماهيري لعودة باراك، قاد الى تعيين بن اليعازر وزيرا مكانه.

الانتخابات القريبة تأتي لاصلاح هذا الوضع الغريب الذي يشكّل فيه حزب العمل الحزب الاكبر في الكنيست، والى جانبه تتربع ست قوائم عربية على عشرة مقاعد بفضل اتفاقاتها مع حزب العمل – التنازل عن منافستها على الكنيست مقابل دعمها له للرئاسة. العودة لطريقة الانتخابات التقليدية، اي للكنيست فقط، ستؤثر دون شك على تشكيلة الكنيست القادمة.

ومن المتوقع ان يحظى اليمين بتمثيل اكبر في الكنيست الـ ١٦، ففي حين يميل الجمهور الاسرائيلي بشكل عام الى اليمين، فان الجمهور العربي الذي بيده اعلاء شأن اليسار في الانتخابات، يبدو غير ثابت على موقف محدد، كما انه اصبح غير متوقع. فبعد ان دعم العرب بشكل جارف حزب العمل، منذ حكومة رابين العام ١٩٩٢ وحتى انتخاب باراك العام ٩٩، فقد قاطعوا الانتخابات الاخيرة عام ٢٠٠١ عقابا لباراك على مجزرة تشرين الاول ٢٠٠٠، من جهة اخرى، لا يملك المجتمع العربي خيارات كثيرة، فقد اصبح، خاصة بعد دعمه للانتفاضة، عنصرا غير مرغوب به من الاحزاب الصهيونية اليمينية واليسارية على السواء.

في هذا الوضع يتمتع اليمين بالفرصة الاكبر لتشكيل الحكومة القادمة، وكل ما تبقى هو التكهن بموقف حزب العمل: هل يعود لحكومة الوحدة ام سيبقى في المعارضة؟

ولكن يلاحَظ عدم حماس الجمهور الاسرائيلي والعربي لهذه الانتخابات. فقد تمت تجربة كل الخيارات، وكلها قادت لنفس النتيجة. فالطرح السلمي الذي انتُخب لاجله باراك، انتهى بالفشل؛ كما فشل خيار الحرب الذي قاده شارون وجنّد لاجله حزب العمل، وشمعون بيريس تحديدا، في جلب الامن والاستقرار. فشل حزب العمل عندما حكم وحده، وفشل عندما حكم مع حزب الليكود، في فرض الشروط الاسرائيلية على الفلسطينيين وفي حل المشاكل الاقتصادية.

الواضح ان الاسرائيليين لا يعلّقون آمالا عريضة على نتائج الانتخابات القادمة، لانهم كما اسلفنا جرّبوا بيريس وباراك ونتنياهو وشارون، واقتنعوا انهم لا يملكون الحل السحري. في هذا الوضع لم يعد لهم الا ان يأملوا بنجاح الرئيس الاميركي بوش في ضرب العراق وقلب نظامه. وبيأس كبير، يتوقعون ان الحرب الاميركية على العراق وليس الانتخابات القادمة، هي التي ستحسم مصير القضية الفلسطينية وستحل المشكلة الاقتصادية.

لقد باتت اسرائيل اليوم عاجزة تماما عن ايجاد الحلول لمشاكلها، بعد ان اصبحت تابعة لاميركا. ولكن اميركا نفسها موجودة في ازمة، ولم ير منها العالم في العقد الاخير لا السلام ولا الازدهار بل الحروب والدمار والمزيد من الفوضى..

منارة انتخابي

١ الطريق الى "ايثاكا"..

قبل موعد الانتخابات بثلاثين يوما تتعالى رائحة القنّب في الهواء. ليس قنّب الورقة الخضراء فحسب. وليس قنّب المخدرات الاوروبية الخفيفة كما لدى ميرتس فحسب. وانما قنّب طومي لبيد (اضرب الحريديم وانقذ البرجوازية)، وقنّب عمرام متسناع (انفذ بجلدك وتأمل خيرا) وقنّب ارئيل شارون (صدقية – تصميم واتزان، او: اتزان وتصميم وصدقية) ايضا.

ولا أحد يأبه لشيء. لا احد يحسب حسابا لشيء. انما يتعاطون الاكستازا (حبوب الهلوسة). يقدمون الرشاوى في «الليكود»، ويزيفون في «العمل»، ويتظاهرون في «شينوي». ويتمتمون في «ميرتس»، ويحلمون في «المفدال»، ويتآمرون في «الاتحاد القومي». الى حد انه يخيل احيانا ان دولة بكاملها تجلس مسطولة في صالونات بيوتها قبل ان يكون قد دهمها الليل.

السلطة الوطنية لمكافحة المخدرات قلقة: ما لا يقل عن ٣٠٠ الف اسرائيلي تعاملوا بالمخدرات في السنة الاخيرة. و ٧٠ الف طالب ثانوي واعدادي تعاطوا المخدرات. وفي الاعمار ١٨–٢٤ ارتفعت نسبة المتعاطين من ٧ر٩٪ الى ٥ر١٣٪. ووصلت نسبة الطلاب الجامعيين من مستهلكي القنّب ٥ر١٩٪ والسلطة الوطنية للمكافحة تعاود الادعاء بأن كثيرين هنا لا يدركون وجود مادة بسايكو – نشطة تؤدي الى فقدان الذاكرة والبلبلة والخلل في القدرة على اصدار الاحكام. وتحذر السلطة الوطنية من ان الـ THC الموجود في القنب يؤدي الى فقدان الاحساس بالزمن وفقدان القدرة على تحديد البيئة المحيطة.

لكن الاحساس بفقدان الزمن وادراك ما يجري من حولك هما القضية. انهما يعرّفان الحالة النفسية القومية. بعد كل ما اصابنا في السنوات الثلاث الاخيرة، هناك اسرائيليون كثيرون لا يريدون معرفة ماهية الزمن او رؤية المحيط بشكل صحيح. قبل أي شيء يمكن ان يصيبهم في السنوات الثلاث القادمة، هناك اسرائيليون كثيرون ممن لا يجدون لديهم الطاقة النفسية لمجاراة قسوة الواقع. لذلك ينهالون على كل حرف للوعي بالاشياء. ولذلك تجدهم يقعون في اغراء أي وهم. كل واحد بطريقته وكل واحد في مكانه يقوم بخفض رأسه «بالبانغ» (اداة تدخين الماريغوانا).

كل ذلك ليس جديدا: في طريق عودتهم من «طروادة» الى «ايثاكا»، رسا اوديب ورجاله في جزيرة آكلي اللوتس. غمر ساكنو الجزيرة ضيوفهم بتلك الاعشاب الحلوة المذاق التي ادخلتهم في تعب باعث على البله، وانستهم غاية رحلتهم. لكن اوديسه، وخلافا للقيادة الاسرائيلية الحالية، لم يترك رجالاتها غارقين في اوهامهم. فقد قادهم الى السفينة وفرض عليهم العودة الى مصارعة امواج البحر. اجبرهم على العودة الى الرحلة الطويلة نحو ايثاكا.

ارئيل شارون لا يتصرف على هذا النحو. اسهل لهذا المزارع العجوز ان نبقى نصف نائمين، وفاسدين ومشوشي الاحاسيس ومن السهل السيطرة علينا. لذلك فهو لا يأبه بتنظيم المجتمع الاسرائيلي في مجابهة التحديات الكامنة في طريقه. ولذلك لا يأبه بتنظيف حظائر هذا المجتمع. لا يرمم الاطواق الاجتماعية والرسمية التي تهدمت. بدلا من ذلك يبتسم بوجهنا ابتسامة عريضة كأنه برج: تريدون قليلا من الكعك؟ او المتبلات؟ ليس شيئا جديا، وانما شيء ما خفيف، ومريح للاستخدام.

المهمة صعبة بحيث لا نعرف اين نبدأ. هل يعيد الاستقرار الى الاقتصاد اولا ام يهزّ المجتمع ام يجري اصلاحات في السلطة؟ هل يقوم بإنبات طبقة قيادة جديدة ام يسنّ دستورا شاملا ام يقلب الجهاز السياسي المعطل رأسا على عقب؟ هل يجدد سلطة قانون حقيقية ام يعمل من اجل العدل الاجتماعي الاساسي ام يقوم بتطوير «كود» حقيقي؟ هل يرمم القدرة على الردع ام يرسم مخطط الانسحاب ام يتوصل الى بلورة منظومة من الانماط المتفق عليها؟ هذه كلها حيوية. وكلها مطلوبة لنا على استعجال. من دون هذه كلها لن نصمد في تحديات الالفية الثالثة.

لكن رئيس الحكومة لا يتعجل امره. ورئيس المعارضة «ليس بذي صلة». كذلك القوى الاخرى الفاعلة فوق الحلبة لا تعرض شيئا. اسرائيل تمضي الى الانتخابات الحالية في توقيت دراماتيكي لا شبيه له وفي داخل خواء فكري لم يسبق ان عرفنا مثله. وداخل ازمة اخلاقية مصيرية. لذلك لا عجب ان تكون الرائحة المصاحبة لانتخابات ٢٠٠٣ هي رائحة القنّب العذبة. رائحة العفن العذبة المتصاعدة من دولة شارون.

(آري شفيط – «هارتس»، ٢٦ كانون الاول)

٢ نصيحة من خلل الضباب

الشيء الوحيد المؤكد الان ان الحرب واقعة لا محالة. في هذه المسألة ايضا ليس من المؤكد ان الصواريخ ستسقط، وفي مثل هذه الحالة – ماذا سيكون فيها. ليس معروفا أية حكومة ستكون لدينا في الساعة السادسة بعد بدء الحرب. وليس من الواضح نهائيا أي استخدام سياسي سيقوم به شارون لإنجازه في الصندوق، وللوعود التي يوجد منها الكثير منذ الان والتي ستزيد اكثر في الشهر القادم. وسط عدم يقين ضبابي كهذا، وهو مناخ مثالي بالنسبة لرئيس الحكومة، لا يوجد ما هو مضمون في الحقيقة سوى شيء واحد اضافي: مهما يكن من امر، ففي مطلع العام الجديد سيتقرر الكثير بالنسبة لمصير الدولة في السنوات القادمة.

رغم العواصف السياسية والحراك الظاهري النشط، المنحصر جله الان في مكاتب البيت الابيض وقسم التحقيقات في الشرطة، فإن ما ستكون عليه نتائج الانتخابات ليس مهما تقريبا. الامكانيتان واضحتان منذ الان. إما تحالف يمين بارز، او حكومة وحدة من ليكود – عمل – شينوي، مع او دون ميرتس. وحتى لو شوّهنا قليلا نتائج الاستطلاعات التي تحسن اليه الى هذا الحد، يمكن لشارون على ما يبدو ان يجدد تحالفه المرعب. اذا تحرّق كثيرا، واذا ظل شكل الاستطلاعات على ما هو عليه هذا الاسبوع، فسينجح في إقامة واحة اخرى كهذه، مستبدلا في غضون ذلك ساقي الدجاجة: ضم «شينوي» المعتدل زعما بموجب شروطه (حوالي ١٢ نائبا) بدل «شاس» (٧–٨ نواب)، ومع «الاتحاد القومي» (٧–٨) و «المفدال» (٣–٤) و «يسرائيل بعلياه» (٤–٥) وربما «يهدوت هتوراه» مكبوح جماحها (٤–٥ نواب).

سيكون كل شيء تقريبا متعلقا بشارون، وهذه شهادة اخرى باعثة على الاحباط بأن شيئا ليس واضحا الآن. لأنه قادر ظاهريا على المضي في الخيار «ب» وتحسين الطاقم مع «العمل». وبضم «شينوي» وربما «ميرتس» (ولكن من دونها ايضا، اذا لم توافق) و «عام إحاد» حزب عمير بيرتس، يمكن للتشكيلة ان تبدو مثل الحكومة العلمانية الاولى في تاريخنا المشكلة على هذا النحو عمدا. ومع اخذ البدائل بالحسبان، فهذه ليست امكانية سيئة على وجه الخصوص. لكنها لا تسلط الضوء على زماننا الضبابي نتيجة الكذب المهيمن على السياسة الاسرائيلية. فيها تجار كاوتشوك ايديولوجي استصعبوا معرفة أي «لا» يقصدون عندما يقولون «نعم»، وبالعكس. انهم يضللونكم كل الوقت الى قمرة التصويت. أول من يحدد مسار التضليل هو شارون بالطبع. كيف يمكنكم ان تستوضحوا ما اذا كان التأييد الذي يبديه لـ «رؤيا بوش» ليس خديعة كبرى؟ يمكن ان نخمن ذلك لأن الشروط التي يضعها للموافقة على دولة فلسطينية لا تسمح بها من الاساس. وفي هذا الاسبوع ايضا عندما افتعل طوشة مع تساحي هنغبي وزملاء اخرين من واجهة قائمة الكنيست لمعارضتهم فكرة الدولة، كان الحاوي اريك يغمز بطرف عينه. صعب ان تصدق بطبيعة الحال كما حاول ان يوحي لهم ان دولة ضمن هذه الشروط ستكون مقبولة على العرب.

غبار كثيف يجثم ايضا على الرأي السياسي لدى يوسف لبيد. لديه احتقار لـ «ميرتس» لا للضغينة المرة بينه وبين سريد ونظرته المستخفة تجاه يوسي بيلين فحسب، فرئيس «شينوي» يصاب بالحساسية مما يبدو له تطرفا سياسيا ومغالاة من جانب رواد شارع شينكين في حزب اليسار. وبموجب رؤياه تبدو الدولة الفلسطينية غير قابلة للتطبيق، تماما مثل «دولة» شارون، وهي تتداخل فيها بسهولة. ليس واضحا على سبيل المثال كيف سيتصرف في حال تحقق شهيته لرؤية «الحريديم» في الخارج، هل سيرفض الانضمام الى حكومة مع «الاتحاد القومي» الفاشي يرفض حزب «العمل» تقديم الدعم لها؟ بموهبة ليست بطّالة يلعب بين اليمين واليسار ويقطع كوبونات انتخابية لا بأس بها. حزب لبيد هو عنصر فعال اخر في حشد غيوم التشويش والتضليل فوق الحلبة السياسية.

اضيفوا لذلك كله الرئيس بوش، الذي لا يمكن ان تعرف لديه ولدى كبار مساعديه ماذا يوجد حقا في رؤوسهم وفي رؤياهم في موضوع التسوية مع الفلسطينيين. وسط كل هذا الضباب، واذا كانت لديكم اعصاب للتفكير بالانتخابات عندما تقرع طبول الحرب، فإني انصح منذ الان بما يلي: فكروا فقط بحزب يقول لكم بالضبط، وبسرعة ودون مراوغة، مع من وعلى أي شيء ستذهب بعد الانتخابات.

(غدعون سامط ، «هارتس»، ٢٥ كانون الاول)

على هامش المشهد

٤٢٪ من الإسرائيليين ذاقوا طعم الجوع!

في مؤتمر عقده (الثلاثاء ٢٤ كانون الاول) قسم الشؤون الاجتماعية في جامعة بن غوريون في بئر السبع كشف النقاب عن معطيات مذهلة حول حجم الجوع والفقر في اسرائيل، توصل اليها استطلاع اجري مؤخراً شمل الف شخص من جنوبي اسرائيل تبين ان ٤٢ ٪ من المشاركين فيه مروا بحالات جوع نتيجة عجزهم عن شراء الطعام.

وأظهر الاستطلاع ايضاً ان ٣٦ ٪ من المشاركين فيه عاشوا حالة «عدم استقرار غذائي».

أشرف على الاستطلاع قسم الشؤون الاجتماعية في جامعة «بن غوريون» في بئر السبع، وحمل العنوان «حق التغذية بكرامة في اسرائيل» باشراف د. اوني كوفمان، الذي فحص قدرة المواطنين في الجنوب على شراء الاغذية بصورة منتظمة، وتبين له ان هناك عائلات تعيش حالة سماها «خطر الجوع» لعدم قدرتها على شراء الطعام.

وكشف البحث ان ٧١ ٪ من العائلات البدوية العربية في النقب، مرت بحالة جوع ولا تزال تعيش في ظل خطره.

ومن معطيات البحث ايضاً: ٨٦ ٪ من الاطفال الذين يعيشون في عائلات يتهددها خطر الجوع في الجنوب قالوا انهم في السنة الاخيرة ذهبوا الى المدرسة دون وجبة فطور، فيما اعرب ٨٥ ٪ أنهم يتوجهون الى اقاربهم من اجل الحصول على مساعدات، علاوة على المساعدات التي يحصلون عليها من جمعيات ولجان اغاثة.

٦٠ ٪ من الأولاد الفقراء عرب..

وكان تقرير اخر اعده مجلس سلامة الطفل في اسرائيل ونشر هذا الاسبوع اظهر أن أكثر من ربع الأولاد في إسرائيل يعيشون تحت خط الفقر. واشتمل التقرير على معطيات خطيرة حول وضع الأولاد في إسرائيل في العام ٢٠٠١.

وجاء في التقرير أن ٩ر٢٦ ٪ من الأولاد يعيشون تحت خط الفقر، ما يشكل ارتفاعًا بنسبة تزيد على ٣٠٠ ٪ منذ العام ١٩٨٠، أي ان الحديث يدور عن ٥٨٨ ألف طفل فقير (بما في ذلك الاطفال العرب في شرق القدس، كونها خاضعة للقانون الاسرائيلي).

ومن المعطيات المهمة في التقرير المذكور أن ٥٤ ٪ من الأولاد العرب يعانون من حالة الفقر، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف نسبة الأولاد اليهود الفقراء (٣ر١٩ ٪).

وفي ورقة نشرها «المعهد الاسرائيلي للديمقراطية» مطلع الشهر الماضي تشرين الثاني تبين أن نسبة الفقراء في إسرائيل تعتبر من أعلى النسب في الدول الغربية، وهي ناتجة عن التركيبة السكانية الخاصة بإسرائيل، بالاضافة الى ارتفاع خط الفقر في إسرائيل خلال الـ ١٥ سنة الأخيرة بنسبة تزيد على ٢٥ ٪.

وفيما يتعلق بنسبة الفقر العربي في اسرائيل أكد المعهد ان النسبة تعادل ثلاثة أمثالها في الوسط اليهودي. فقد تبين أن ٦٠ ٪ من الأولاد الفقراء هم من المواطنين العرب. بينما تشكل العائلات العربية الفقيرة نسبة ٣٠ ٪ من مجموع العائلات الفقيرة في إسرائيل.

وتبين ايضاً أنه ما يقارب ٥٠ ٪ من العائلات اليهودية المتدينة في اسرائيل فقيرة. ويتفشى الفقر في أوساط هذه العائلات بسبب نسبة الانخراط القليلة في سوق العمل بالاضافة الى العدد الكبير من الأولاد لدى هذه العائلات – كما ورد في تقرير المعهد.

اما المسنون فيشكلون نسبة ٣٠ ٪ تقريباً من العائلات الفقيرة أي أن واحدا من كل ثمانية فقراء في إسرائيل هو مُسنّ.

خبراء اقتصاد: لا مفر من تقليصات اقتصادية اضافية مباشرة بعد الانتخابات

يبدي الخبراء الاقتصاديون في اسرائيل مخاوفهم من الآثار السلبية اللاحقة بالاقتصاد الاسرائيلي، جراء تفاقم الوضع الامني الذي تعيشه اسرائيل، وما تشهده الاجواء العامة من ترقّب، تحسبا للآثار المترتبة على عدوان اميركي محتمل على العراق.

واكثر ما يقلق هؤلاء الخبراء (في وزارة المالية الاسرائيلية) هو حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الذي تعيشه اسرائيل، كما تنعكس عبر المزيد من حالات البطالة والتباطؤ الاقتصادي وتدني مستوى المعيشة العام، وبالذات في اوساط الطبقات الفقيرة في المجتمع، التي تعمقت في الشهور الاخيرة.

واعرب هؤلاء الخبراء عن اعتقادهم بأن على الحكومة الاسرائيلية اجراء تقليصات جدية في موازنة الدولة العامة لسنة ٢٠٠٣ قد يصل حجمها (التقليصات) من خمسة الى عشرة مليارات ش.ج في اسوأ الحالات، علاوة على ما يقترن بهذه التقليصات من اقالات للمستخدمين في القطاع العام، أو تقليص رواتبهم.

وعلل الخبراء مخاوفهم بسبب النقص الكبير الذي تراكم في ميزانية العام ٢٠٠٣ جراء تأخير في تصديق البرلمان عليها دام عدة اشهر. وقد اشتملت الميزانية على تقليصات في جميع المجالات، وبخاصة الاجتماعية.

وازاء هذا القلق من عدم الاستقرار والركود الاقتصادي العام، تعد وزارة المالية موزانة معدّلة للعام القادم تأمل في إقرارها امام البرلمان مباشرة بعد الانتخابات التشريعية المقبلة، وحتى قبل تشكيل الحكومة الجديدة.

ويؤسس هؤلاء على عجز الدولة عن جباية الضرائب في العام ٢٠٠٣ كما يتوقعون، وهي عملية كان من الصعب تحقيقها في العام ٢٠٠٢ بسبب ارتفاع في قيمة الضريبة المضافة من ١٧ ٪ الى ١٨ ٪ وكذلك رفع نسبة الضرائب على الوقود والسجائر، (بموجب التقديرات سيطرأ ارتفاع على اسعار الوقود بنسبة ٥٪–٧ ٪ حتى نهاية الشهر الحالي).

وذكرت صحيفة «هآرتس» (٢٤ كانون الاول) أن هناك نقاشاً حول عدد العاملين في القطاع العام وحجم رواتبهم، اذ ان جميع التقليصات في الميزانيات منذ العام ١٩٨٥ لم تشمل رواتب العاملين في القطاع العام. (بموجب «هآرتس» يصل عدد العاملين في القطاع العام الى ٦٤٠ الف عامل وعاملة).

وذكرت «هآرتس» ايضاً أن حجم المساعدات المالية المدنية التي تصل من الولايات المتحدة الاميركية لاسرائيل لعام ٢٠٠٢ هو ٦٠٠ مليون دولار اميركي، الا ان هذا المبلغ لم يصل بأكمله حتى الآن بسبب تأجيل التصويت على الميزانية الاميركية في الكونغرس. وتتوقع اوساط المالية الاسرائيلية وصول ما بقى من دعم «مدني» في مطلع العام ٢٠٠٣.

«ميزانية حرب..»

وتبلغ ميزانية اسرائيل العامة المصدّق عليها في البرلمان بالقراءتين الثانية والثالثة في الثامن عشر من كانون الاول ٢٠٠٢ –٨ر٢٦٩ مليار شيكل. (لدى عرض مشروع الميزانية على البرلمان وسط «طوشة» حزبية شملت جميع الاحزاب، صوت لصالح الميزانية ٥٤ عضوًا وعارضه ٢٥ آخرون، في حين امتنع ١١ عضوًا عن التصويت).

وكان وزير المالية الاسرائيلي سلفان شالوم قد

واضحة، تغازل الطبقة الوسطى وقد تصبح القوة الثالثة

هذه هي "شينوي": الحركة اليهودية للتغيير..!

كتب: علاء حليحل

في الاستطلاع الأخير الذي أجرته جريدة «هآرتس»، يوم الخميس الماضي، ورد أن حزب «شينوي» سيحصل في الانتخابات القريبة على ١٥ مقعدًا، حيث كان حصل في الاستطلاع السابق (قبل أسبوع) على١٣ مقعدًا. في خلال أسبوع واحد ترتفع قوة هذا الحزب بمقعدين كاملين. لماذا؟ من سيصوت لـ «شينوي» ولماذا؟

فيما يلي استعراض سريع لأهم ما ورد في برنامج «شينوي» الانتخابي:

١- دولة علمانية: «شينوي» تسعى من أجل دولة علمانية، ووضع حد لابتزاز ميزانية الدولة لأغراض دينية؛ «شينوي» ستعمل من أجل إعادة توزيع موارد الدولة وتحويل تلك الذاهبة إلى الدين إلى مجالات أخرى علمانية وتطويرية؛

٢- عملية السلام: «شينوي» تدعم عملية السلام، عرفات ليس شريكًا، ويجب إجراء مفاوضات مع أوساط فلسطينية معتدلة. وقف «الارهاب» هو شرط أساسي لاستئناف المفاوضات. يجب إخلاء «المُستمسَكات» غير القانونية فورًا، في اتفاق الحل النهائي ستضطر اسرائيل لاخلاء المستوطنات أيضًا، مع إقامة الجدار الفاصل، مع أيجاد تسوية في القدس وإقامة الدولة الفلسطينية مربوط بالتخلي عن حق العودة؛

٣- الاقتصاد الحر: «شينوي» تمثل الطبقات الوسطى التي تشكل العمود الفقري للمجتمع الاسرائيلي. العمل على تخفيض الضرائب المفروضة على هذه الطبقات، «شينوي» ترى نفسها ممثلة للمستقلين وأصحاب المهن الحرة: أصحاب المصالح، المديرين والموظفين، موظفي الهاي-تك، رجال الجيش في الخدمة الدائمة، المزارعين، بروفيسورات ومعلمين، متقاعدين وطلاب جامعيين- الطبقة المنتجة والمبدعة والمثقفة في المجتمع الاسرائيلي. يجب تسريع عملية الخصخصة والاندماج في الاقتصاد الغربي ضمن العولمة؛

٤- الخدمة في الجيش: «شينوي» ترى في «قانون طال» الذي يمكّن الحريديم من التهرب من الجيش، تراجيديا قومية؛

٥- التربية والتعليم: على الدولة أن توفر التعليم المجاني من الروضات وحتى الجامعات، وأن يعمل جهاز التربية على بث القيم الانسانية، الديمقراطية، الليبرالية والتعددية؛

٦- الهجرة والاستيعاب: «شينوي» ترى في قانون «العودة» حجرًا أساسًا في دولة إسرائيل، وتدعو إلى الاستثمار في إستيعاب المهاجرين الجدد وتشجيع الهجرة، يجب وقف مطاردة العائلات «المختلطة» (أحد الوالدين غير يهودي) من قبل المؤسسة الدينية؛

٧- وثيقة الاستقلال: «شينوي» تؤمن بما جاء في وثيقة الاستقلال، وبالقيم الأساس لدولة إسرائيل كدولة صهيونية ويهودية، مفتوحة أمام كل يهودي، وتحظى فيها الأقليات بالحقوق بروح وثيقة الاستقلال.

* تومي لبيد *

هناك بنود أخرى طبعًا، ولكننا سنتركز في أهمها، المذكورة أعلاه. «شينوي» تعمل وستعمل من أجل بث مضمون واحد أساسي ومقدس بالنسبة لها: التخفيف عن الطبقة الوسطى. الاغراءات كثيرة لتسمية هذه الطبقة بالبرجوازية، ولكن هذه التسمية لن تكون دقيقة، لأن التطور المجتمعي والتاريخي في إسرائيل لم يمكّن من نشوء طبقة برجوازية بمفهومها الغربي، مما أنشأ ما يُسمى بـ «الطبقة الوسطى» وهي الطبقة التي تحوي كل المذكورين والمُفصّلين في البند الثالث من البنود أعلاه. هؤلاء هم مصوتو «شينوي» وهم الذين تغازلهم قيادة «شينوي».

إذا ابتغينا محاولة حصر هذه الطبقة من الناحية العددية في الدولة، فإنه بامكاننا القول بحذر إن هذه الطبقة تراوح من ناحية الدخل بين خانة «متوسط الأجور» في الدولة وبين خانة «أعلى من متوسط الأجور بدرجة» في الدولة، وهذه نسبة قد تصل إلى أربعين في المئة أو أكثر. مِن هؤلاء يحاول يوسف (طومي) لبيد، رئيس «شينوي»، أن يغرف الأصوات. حتى الآن، هو يقوم بمهمته على أتم وجه!

طومي الشرير!

كلنا نعرفه من برنامج «بوبوليتيكا» حين كان عضوًا في الثلاثي الصحفي في طاقم البرنامج، إلى جانب أمنون دانكنر والراب يسرائيل أيخلر. في ذلك البرنامج اكتسب صورة محددة وفظة: رجل المركز- اليمين، الحاد، كاره المتدينين والصهيوني الشبع المتخم. من أحبه، أحبه حتى النهاية، ومن كرهه- كرهه حتى النهاية. مع أن لبيد يقود حزب وسط، إلا أنه متعصب جدًا لأفكاره، وأبعد ما يكون عن التسويات. خاصةً في موضوع الحريديم وعلمانية الدولة. في لقاء معه لملحق صحيفة «هآرتس»، الجمعة قبل الماضية، بدا واضحًا أن لبيد يشتاق إلى أوروبا. يشتاق إلى المناظر والناس والحضارة والثقافة. كابوسه الاكبر أن ينتصر الشرق في إسرائيل على الغرب. من هنا أيضًا كراهيته الكبيرة لـ «شاس»، حزب الشرقيين المتدينين. «شاس» تجمع شقي المعادلة التي يحاربها لبيد: متدينون وشرقيون. صداماته الكلامية العنيفة مع نواب «شاس» منذ دخوله إلى الكنيست عصية على الحصر. لكنه لا يرى نفسه عنصريًا. بالمرة. أحد أعضاء «شينوي» قال عنه في يوم الانتخابات الداخلية في فندق الشيراتون في تل أبيب: «لا شك في أن طومي لا يحب الشرقيين. لا يحب العرب ولا يحب الشرقيين. كل موضوع الشرق غريب عنه وينفر منه. لكنه يستعلي على الشرقيين بدون نية سيئة وبدون وعي ذاتي. هو عنصري من دون قصد».

لبيد هو ناجٍ من الهولوكوست. ذكرياته من تلك الأيام هي التي تسيّره اليوم. والده الذي قتله النازيون قال له جملة أخيرة قبل أن يأخذوه: «لا تدعهم». لا تدعهم يفعلون بك أو لك أي شيء. من وقتها وهو لا يسمح لأحد بأن يفعل ضده أي شيء. من هنا تمسكه بأوروبيته أمام الشرق، بعلمانيته أمام الحريديم، بصهيونيته أمام الديمقراطية الحقّة (لأوروبية، ويا للمفارقة). ومن هنا تميز حزب «شينوي» عند من يريد التصويت له. إبن الطبقة الوسطى في إسرائيل ملّ من أن يذهب إلى خدمة الاحتياط، فيما يتهرب غيره، من أن يدفع الضرائب الكثيرة، فيما يدفع غيره القليل، من أن يهضموا حقوقه ويستهزئوا بآرائه، من أن يتعامل معه الحزبان الكبيران، «الليكود» و«العمل»، وكأنه في جيبهم. من أن يصوّت لشخص «يدعهم» يفعلون. إبن الطبقة الوسطى قرر أن يضع ثقته في طومي الحاد والواضح، مقابل تأتأة الأحزاب الأخرى. للحق يُقال إن حزب «شينوي» لا يتأتئ فيما يقوله: إذا كان ضد فهو ضد حتى النهاية، وإذا كان مع فهو مع حتى النهاية. يمكن لمعارضيه أن يجادلوه في كل شيء، إلا في ذلك. وفي معمعان ما يحدث اليوم على الخارطة السياسية وداخل الأحزاب، فإن مواقف «شينوي» الواضحة والحادة هي أكبر كنز. إسألوا الاستطلاعات.

لا لـ «ميرتس»

من جهة أخرى، كل التطورات السياسية والحزبية اليوم تلعب في صالح «شينوي». «الليكود» يبدو اليوم، وفي كل يوم جديد، حزبًا فاسدًا استولت عليه عناصر إجرامية منظمة. إبن الطبقة الوسطى لا يريد حزبًا كهذا، يعرف أنه سينساه بعد الانتخابات لأن من يحكمه بالفعل ويُسيّره هم أعضاء «المركز» الذين يهتمون أكثر ما يهتمون بمصالحهم الضيقة. من جهة ثانية، لا يبدو أن حزب «العمل» برئاسة ميتسناع في طريقه نحو إحداث أي انقلاب. وفي الظروف الحالية يرى إبن الطبقة الوسطى أن هذه الانتخابات لن تجلب الحكم لـ «العمل»، بل هدفها الآن هو تقوية مكانة ميتسناع الداخلية، تهيؤًا ليوم «ما بعد الانتخابات»، والصراعات الداخلية. ومع إنعدام الفوارق الجوهرية بين ما يطرحه شارون ومن حوله من مؤيدي «الليكود» وبين ما يريده قسم كبير من حزب «العمل»، لا يجد إبن الطبقة الوسطى أي سبب في أن يبقى مخلصًا لهذا أو ذاك. بالنسبة له الآن، ما يمكن أن يشكل القشة المصيرية هو مصالحه الشخصية او الطبقية.

حزب «شينوي» واضح جدًا في بلاغه لابن الطبقة الوسطى: نحن معك ولك. صوّت لنا وسترى. هذا البلاغ يكتسب بُعدًا إضافيًا فيما لو أخذنا بعين الاعتبار عدم نجاح «ميرتس»، منافسة «شينوي» اللدودة، في التأثير طيلة السنوات الأخيرة، منذ انسحاب يوسي سريد من الائتلاف مع أيهود براك في العام ٢٠٠٠، وبالتالي فإن هبوط «ميرتس» في الاستطلاعات الأخيرة إلى (٨) مقاعد فقط (١٠ مقاعد في الكنيست الخارجة و ١١ مقعدًا في الاستطلاعات قبل ثلاثة أسابيع)، يشير بوضوح إلى رغبة قسم غير قليل من الطبقة الوسطى في تفضيل الطرح «العلماني- المركزي» على الطرح «اليساري- العلماني»، الآن على الأقل. وعلى الرغم من أن الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي هو مركز ما يدور في الدولة، إلا أن الكثير من الاسرائيليين يفضلون التركز في الحياة الداخلية في الدولة، والاعتقاد بأنّ الصراع يدور في مكان آخر!

***

اليوم، هناك حوالي (٢٠٪) من المصوتين يعتبرون من المترددين. لا أحد يؤمن حقًا بأن نصفهم أو أكثر سيصوتون لـ «شينوي». ولكن قسمًا منهم سيصوت. وهذا قد يرفع «شينوي» بمقعد أو اثنين. في المحصلة قد تتحول «شينوي» إلى القوة الثالثة في الكنيست بعد «الليكود» (٣٥ مقعدًا بحسب آخر الاستطلاعات) و«العمل» (٢٢ مقعدًا). إذا حصلت «شينوي» على (١٧) مقعدًا في النهاية (نفس عدد المقاعد التي كانت لـ «شاس» في الكنيست الخارجة) فإن الائتلاف بين هذه الأحزاب الثلاثة سيرتكن إلى ٧٤ مقعدًا، وهو إئتلاف قوي جدًا. فيما لو تم مثل هذا الائتلاف الذي يدعو إليه لبيد كل يوم، فإن إسرائيل ستتحول نهائيًا إلى دولة مركز قومية. ودولة مركز يمكنها أن تجنح لليمين تارةً ولليسار تارةً، بحسب الظروف والمعطيات. هل حكومة مع «شينوي» هي في صالح الفلسطينيين؟.. لا نعلم بعد. ولكن ما هو مؤكد أن طومي لبيد سينضم إلى شارون ضد ميتسناع في رفض إدارة أية مفاوضات مع الرئيس ياسر عرفات.

قراءة في استطلاع "ديالوغ":

"العمل" لا ينجح في اختراق سقف الـ٢١ - ٢٢ نائبا..

* متسناع: افق ضبابي *

اريئيل شارون وصدام حسين وجورج بوش، وبقدر معين زعيم «العمل» عمرام متسناع، جميعهم اسهموا في الاسبوع الاخير في وقف التدهور الجارف في قوة حزب السلطة في اسرائيل، «الليكود». لكن هؤلاء لم يكونوا وحدهم السبب في وقف الانحدار الذي افقد حزب شارون ستة مقاعد في الاستطلاعات. فقد اعادت تصريحاته اليومية حول نيته «محاربة الفساد» في حزبه الثقة الى قسم كبير من ناخبي «الليكود» المحتملين، الذين بدا لهم انه «يعني ما يقول».

رياح الحرب على العراق، التي هبت اساسا من على صفحات الجرائد اليومية الاسرائيلية، ساهمت ايضا في تنحية فساد الحزب الحاكم الذي طال شخصيات قيادية رفيعة قد يكون بينها وزير، عن الاجندة الانتخابية اليومية. ليس هذا وحده، فمتسناع، برأي مراسل الشؤون الحزبية في «هارتس» (٢٦كانون الاول)، بمعارضته الشديدة لحكومة الوحدة، حتى في وقت الحرب، نجح في إثارة غضب ناخبي «الليكود» و «العمل» على السواء. الاسرائيليون ما زالوا راغبين بالوحدة الوطنية، ومتسناع بدا لهم «خارجا عن السرب».

«الليكوديون»، الذين تملّكهم الخجل قبل اسبوع فسارعوا للبحث عن بيت اخر لهم، استردوا روعهم. وتقول الاستطلاعات الاخيرة انهم ما زالوا يجلسون على الجدار، «لكن قلبهم يخفق نحو الليكود». اذا لم يقع امر ما دراماتيكي في تحقيق الشرطة في فضائح الفساد الحزبي (مثل اعتقال وزير او شخصية مقربة من رئيس الوزراء)، وبالمقابل، اذا تصاعدت مخاطر الحرب، فسيعودون الى البيت، الى «الليكود».

يمكن بالطبع الاعتماد على شارون ووزير الدفاع شاؤول موفاز لكي يبذلا كل ما بوسعهما لتهويل احساس الاسرائيليين بالخطر الخارجي من جهة وتعميق القناعة بأنه «محظور استبدال السلطة في اوقات الحرب او عشية وقوعها»، من الجهة الاخرى. هذا ما بدأه شارون في الاسبوع الثاني على فضيحة الفساد في حزبه، في تصريحات ادلى بها خلال جولة له في قيادة الجبهة الداخلية، وهو ما واصله في مقابلة اعطاها للقناة الثانية في التلفزيون الاسرائيلي، فيما يشبه عرضا مرعبا ومليئا بالعناوين المخيفة، التي رفعت منسوب القلق لدى جمهور الناخبين مما يتربص بهم من «اخطار خارجية».

وبموجب استطلاع «هارتس» (الذي قامت به شركة «ديالوغ» باشراف البروفيسور كميل فوكس)، يتمتع «الليكود» اليوم بشعبية تمنحه ٣٥ مقعدا في الاستطلاعات، كما كان الامر في الاسبوع الماضي، اما «العمل» فهبط الى ٢٢ مقعدا، بما يقل بمقعد واحد عن الاستطلاع السابق.

«شينوي» يتضخم..

في هذه الاثناء يتواصل تضخم «ظاهرة شينوي»: هذا الحزب، الذي يقول كل شيء ولا يقول شيئا، والذي يلتزم منذ اليوم بعدم الذهاب مع أي حزب وبالذهاب مع الجميع في نفس الآن، والذي يواصل تقاليده في كراهية «الحريديم»، ولكن بقدر اكبر من اللطف، يصل في الاستطلاعات الى ١٥ مقعدا مقابل ١٣ في الاسبوع الماضي. هذه حقيقة متقلبة، إذ أن نصف المنشقين عن احزابهم باتجاه «شينوي» يملكون آراء معتدلة. وفي حزب «العمل» يأملون بأن يكون التزامهم نحو «شينوي» واهيا بحيث يمكن جذبهم مجددا الى صفوف مؤيديه.

الصورة لا تتغير

هناك تنقلات اضافية يظهرها الاستطلاع داخل الكتل المختلفة، لكن الصورة لا تتغير كثيرا بشكل عام: كتلة العمل وميرتس والعرب تملك في الاستطلاع ٣٩ مقعدا، اما كتلة الليكود و اليمين و الحريديم فلها ٦٤ مقعدا، في حين تملك كتلة المركز التي تضم «شينوي» و «عام احاد» (المتأرجح عند حدود نسبة الحسم) ١٦ - ١٧ مقعدا. ولو جرت الانتخابات الان وكانت هذه النتائج حقيقية، لما تمكن شارون من تشكيل حكومة مستقرة. الامر ممكن على الورق، وستكون تلك حكومة متطرفة، واسيرة لدى افيغدور ليبرمن وايفي ايتام، وهذا ما لا يرغب به شارون. في هذه الحالة، يصبح «شينوي» «بيضة القبان»، ولكن لبرهة قصيرة فقط: سيحاول طومي لبيد رئيس الحزب اجبار شارون على اقامة «حكومة وحدة علمانية»، تعد مع «العمل» ٧٢ نائبا، من دون «شاس» الذي يتقلص في الاستطلاعات، و «يهدوت هتوراه»، و «المفدال» و«الاتحاد القومي». لكن شارون لا يستطيع الموافقة على ذلك، لأنه سيتحول في هذه الحالة الى اسير بيد «العمل» و «شينوي».

الامكانية الاقرب الى المعقول هي ان يختار «شينوي» الجلوس في المعارضة، ليقوم شارون بتشكيل حكومة وحدة مع «العمل»، والمهاجرين الروس و «الحريديم» و «المفدال»، من دون اليمين المتطرف. مع ٢٢ نائبا، سيبحث غالبية اعضاء «العمل» عن مقاعد مريحة على هيئة المقاعد الوزارية الوثيرة. وقد يبقى متسناع على موقفه ما يعني انه سيجد طريقه وحيدا الى المعارضة. وسيجد مركز «العمل» نفسه مطالَباً بالحسم بين الائتلاف والمعارضة. ومع هذا العدد من النواب (٢٢) يمكن لحزب «العمل» ان يطالب بحقيبة رفيعة واحدة، هي غير التالية: فحقيبة الخارجية، بطبيعة الحال، ستؤخذ من نتنياهو، وشاؤول موفاز حتى لو لم ينتخب لعضوية الكنيست فسيبقى في وزارة الدفاع، وسيلفان شلوم سيبقى في المالية. امكانية اخرى هي ان تتواصل الاتصالات الائتلافية وتتواصل الى ما لا نهاية، لتقف في نهاية المطاف امام طريق مسدود.

ورقة الوحدة الرابحة

ما زالت ورقة الوحدة التي نفعت شارون في انتخابات ٢٠٠١ تعمل في صالحه في هذه الانتخابات ايضا. فقد اراد الشعب ويريد وسيريد حكومة وحدة عشية الحرب. كلما تعاظم الشعور بالخوف، فإن متسناع «المتزن والمستقيم والصادق ولكن غير المجرب» لن يظهر بمظهر الرجل المناسب للوقوف برأس الدولة. فهو لا يكاد يكون موجودا، ولا يصنع من العناوين الصحفية سوى ذلك النوع الذي لا يساعده. قوة شارون طاغية عليه. وتأييده للمواقف الحمائمية لا يساعده في شدّ اصوات المركز، ومن دون انتقال مكثف من المركز الى حزبه فإنه لن يصبح رئيس حكومة الى الابد. والحقيقة الراسخة الان ان «العمل» لا ينجح في اختراق سقف الـ ٢١- ٢٢ نائبا. وحتى عندما كان «الليكود» في الحضيض وانكشف المستور من الفساد فيه، لم ينجح «العمل» في الاستفادة من هذه الفرصة المجانية. وفي ذلك يمكن القول ان شيئا ما داخل «العمل» لا بد ان يتغير!

هذا «الشيء» يشكل في هذه الايام مصبّ اهتمام الطواقم الاستراتيجية في «العمل». وهم يقولون انه لا توجد امكانات كثيرة امامهم سوى التصعيد بشكل حاد في الحملة ضد ارئيل شارون. والمخاطرة معروفة: كامبين عكسي قد يشكّل سيفا ذا حدّين، ولكن ما هو البديل؟ فالنواة الصلبة في «العمل» بطبيعة الحال تراوح في منطقة العشرين مقعدا، لا اقل من ذلك. وقد تكون الطريق الى شد عدد من النواب من ناخبي «شينوي» الخروج بحملة لا هوادة فيها ضد شارون، كونه تغاضى عن دخول عناصر من عالم الاجرام الى مركز «الليكود» ومن هناك الى قائمته الانتخابية ومنها الى الحكومة. وفي ذلك يقولون في «العمل»: «ربما يجب التخلص من الصيغ المعروفة والمريحة وبدء انطلاقة فيها مخاطرة، والقيام بشيء جريء. ربما يجب التوجه الى ناخبي «شينوي» و «الليكوديين» العقلاء ومخاطبتهم بما يلي: انتم تعرفون في داخلكم من هو المسؤول الحقيقي عن الفساد في الليكود. سمعتم وقرأتم موشيه ارنس وموشيه نسيم وما قالاه عما حدث هناك، وعليكم استخلاص النتائج». («هارتس»، ٢٦كانون الاول) في وضع ليس لديه ما يخسره حياله، يمكن لحزب «العمل» ان يسير في هذا الخط.

نتائج الاستطلاع قد تنقلب

يقول الاستطلاع ان ٢٠٪ من ناخبي «الليكود» يدعون ان صدقية شارون تضررت نتيجة تحقيق الشرطة. لكن هناك مؤشرات على ان هؤلاء الناخبين يقولون ذلك لأنه يبدو لهم «الشيء الصحيح» قوله، وهم ينتظرون فرصة مناسبة للعودة الى بيتهم «الليكود». وفي جميع العيّنات الاستطلاعية يتضح ان ٣١٪ من المشاركين يعتقدون ان تحقيق الشرطة الحق ضرر بصدقية شارون.

ربع الناخبين يقولون انهم لم يقرروا بعد لمن سيصوتون، او انهم يميلون لعدم التصويت. هذه النسبة الكبيرة من المترددين تدل على ان نتائج الانتخابات قد تكون مختلفة تماما عما تبدو عليه في هذا الاستطلاع. قد يزيد عدد نواب «العمل» الى ٢٥-٢٦ نائبا، ولكن يمكن ان نتوقع بالتأكيد وضعا فيه «الليكود» يرتفع الى اكثر من اربعين مقعدا!

كتلة "اليمين": ٦٥ نائبا - "اليسار" ٣٨:

تدهور شعبية "الليكود" يتوقف في الاستطلاعات، و"العمل" لا ينجح في التحليق..

كتب أسعد تلحمي:

أكدت نتائج استطلاعات الرأي الجديدة التي نشرتها صحيفتا «يديعوت احرونوت» و«معاريف»(٢٧ كانون الاول) ما حمله استطلاع معهد «ديالوغ» (لحساب صحيفة «هارتس» - ٢٦ كانون الاول) من نتائج، لعل ابرزها توقف التدهور الحاصل في شعبية حزب السلطة الحاكم «الليكود»، وذلك رغم اتساع نطاق تحقيق الشرطة الاسرائيلية في فضائح الرشوة التي خلخلت أركانه فور تسربها الى الصحافة، وتسببت بخسارته ستة مقاعد في الاستطلاعين الاخيرين.

وجاءت نتائج الاستطلاعات متقاربة الى حد بعيد في جهة حصول احزاب اليمين على أغلبية في الكنيست، وعجز حزب «العمل» وحركة «ميرتس» اليسارية الصهيونية عن الوصول معا الى ثلاثين مقعدا!

ويبين استطلاع معهد «داحف» (باشراف د. مينه تسيمح) لحساب صحيفة «يديعوت احرونوت» فوز «الليكود» بـ ٣٥ مقعدا (٣٣ في الاستطلاع السابق قبل اسبوع) وحركة «شاس» (حريديم) بـ ٩ مقاعد، بينما سجل «الاتحاد القومي» المتطرف بزعامة افيغدور ليبرمان هبوطا بمقعد واحد (٧ مقاعد)، وحصل الحزبان الدينيان «المفدال» و «يهدوت هتوراه» على خمسة مقاعد، وحزب «المهاجرين الروس - يسرئيل بعلياه» على اربعة مقاعد، ما يعني ان تكتل اليمين بقيادة «ليكود» شارون يصل الى ٦٥ مقعدا.

وبموجب الاستطلاع الجديد يحصل حزب «العمل» على ٢١ مقعدا (اقل بمقعد واحد من الاستطلاع السابق) وحركة «ميرتس» على سبعة مقاعد (اقل بمقعد ايضا عن الاستطلاع السابق)، والاحزاب العربية على عشرة مقاعد مجتمعة، أي ان مجموع مقاعد «معسكر اليسار والسلام» - حسب تسمية الاعلام العبري - لا يتعدى الـ ٣٨ مقعدا! وقد يضاف الى هذه المقاعد ثلاثة اخرى تتنبأ الاستطلاعات لحزب «عام احاد» برئاسة عمير بيرتس رئيس اتحاد النقابات المحسوب على يسار الوسط بالحصول عليها.

«شينوي»: «نجم الاستطلاعات»..

ويبقى حزب يمين الوسط، «شينوي»، بزعامة طومي لبيد «نجم الاستطلاعات»، فقد اعطاه استطلاع «داحف» ١٤ نائبا، بزيادة نائبين عن الاستطلاع السابق، وهو ارتفاع اكدته سائر استطلاعات الرأي (استطلاع «ديالوغ اعطاه ١٥ نائبا!).

شمل الاستطلاع عينة تمثيلية من ٥٠٤ اشخاص وان نسبة هامش الخطأ القصوى هي ٤.٥٪. ويظهر من الاستطلاع معطى مهم هو فشل نحو عشرين قائمة انتخابية تخوض معركة ٢٨كانون الثاني ٢٠٠٣ في تجاوز نسبة الحسم (٢.٥٪).

ورأى المحرر في «يديعوت» سيفر فلوتسكر ان المعطى الابرز الذي يأتي به استطلاع «داحف» يتمثل بما سماه «القفزة» التي سجلها حزب «شينوي» ونجاحه في تسجيل ارتفاع بنسبة ٣٠٪ في قوّته خلال شهر واحد. ويعزو فلوتسكر ذلك الى استفادة الحزب من «خائبي الامل» من حزب «الليكود» في اعقاب فضائح شراء الكراسي على اللائحة الانتخابية، وكذلك من ناخبي الاحزاب الصغيرة الذين باتوا على قناعة بأنها لن تعبر نسبة الحسم، وهم غير راغبين بحرق اصواتهم. ويلفت فلوتسكر الانظار الى ان «شينوي» تبنى اجندة مدنية وليست سياسية - امنية، وهي حقيقة تصب في صالحه خصوصا في ضوء انخفاض العمليات التفجيرية داخل اسرائيل.

ويظهر ايضا ان استئناف العمليات الاستشهادية لن يؤثر كثيرا على قرار اصحاب حق الاقتراع، فالاغلبية حسمت امرها فيما قال ٢٨٪ فقط ان من شأن عمليات كهذه ان تؤثر على اختيارهم من دون ان يفصحوا عن طبيعة هذا التغيير.

ويبين الاستطلاع ان ٦١٪ من الاسرائيليين اتخذوا قرارهم النهائي حول الحزب الذي سيختارونه فيما بدا عشرون بالمائة مترددين و ١٩٪ لم يقرروا بعد لمن سيصوتون. وقال ٦٥٪ ان من شأن اعلان أي حزب عن نيته التحالف مع احزاب ليست مقبولة عليهم ان يغير وجهتهم بينما قال ٦٢٪ ان اي تصريح سياسي لا يروق لهم قد يكون سببا في العدول عن التصويت للحزب الذي ينتمي اليه صاحب التصريح، وقال ٤٢٪ ان فضائح رشوة جديدة قد تؤدي الى قرار مماثل.

واستنتج فلوتسكر من معطيات الاستطلاع بشأن فضيحة الكراسي ان مصير الانتخابات لم يحسم بعد وان اللعبة الحزبية ما زالت مفتوحة. ويستدرك مضيفا ان تجربة الماضي دلت على ان الناخب الاسرائيلي لا يغير رأيه في الشهر الاخير على الانتخابات، باستثناء ما حدث في معركتي انتخابات ١٩٨١ و ١٩٩٢.

ويبدو جليا من استطلاعات الاسبوعين الاخيرين ان الفارق بين «الليكود» و«العمل» ثابت (١٥ مقعدا) وان تأثير فضائح الرشوة لم يعد قائما رغم اللائحة الطويلة بأسماء المشبوهين بالتورط فيها. وقد نجح «الليكود» في تحديد مصدر النيران ونجح في محاصرتها قبل ان تأتي على مساحات اخرى منه، هذا فضلا عن نجاح ارئيل شارون في اقامة «جدار فاصل» شاهق بينه وبين «مستنقع» مركز «الليكود»، أي انه نجح في البقاء «نظيفا»، تاركا اعضاء مركز حزبه يغوصون في الوحل بعيدا عنه.

ورغم الغاء طريقة الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة والعودة الى التصويت بورقة واحدة للاحزاب نجح شارون في خلق الانطباع بأن التصويت له لا يعني بالضرورة التصويت للفساد في حزبه، وهو الذي لا يقيم أي اعتبار لمواقف سائر اقطاب هذا الحزب.

وقد عزز هذا التوجه من مكانة شارون في نظر الاسرائيليين الذين ينظرون اليه كزعيم ذي صدقية عالية.

بالمقابل، اخفق زعيم «العمل» عمرام متسناع في مسعاه للظهور كزعيم له اراؤه الخاصة والمستقلة لا يتأثر بمواقف بقية زعماء الحزب.

ويؤكد استطلاع «داحف» ان تصريحات متسناع المتتالية حول رفضه المشاركة في حكومة وحدة وطنية بزعامة شارون عادت عليه بالوبال، فقد تبين كما اسلفنا ان غالبية الاسرائيليين ستحسم موقفها بناء على موقف هذا الحزب او ذاك من مسألة الوحدة الوطنية التي تؤيدها، وهذا ما يدركه شارون، الذي يكرر صباح مساء عزمه على تشكيل حكومة وحدة مع «العمل».

ويقول الاستطلاع ان ناخبي «العمل» يؤيدون مشاركة الحزب في توليفة حكومية مع «الليكود» - «شريطة ان تستند الى الحزبين الكبيرين والى برنامج سياسي واقتصادي مشترك»، ما يجعل متسناع في موقف حرج يحول دون انضمام مترددين او اصوات عائمة الى حزبه.

ولعبت وسائل الاعلام المختلفة بعناوينها المفتعلة والمضخمة حول تداعيات عدوان اميركي محتمل على العراق في الساحة الاسرائيلية الداخلية دورا بارزا في صرف النظر عن فضيحة الرشاوى ولم تنفع متسناع واقطاب حزبه التأكيدات على ان شارون افتعل هذه الضجة ليحقق مكاسب انتخابية.

وفيما اتفق ٣٠٪ من الاسرائيليين مع متسناع انه لا داعي للقلق من انعكاسات الحرب على العراق رفض ٤٧٪ اعتبار العناوين الصاخبة مناورة من «الليكود» هدفها الدعاية الانتخابية، قائلين ان القلق الذي تحدث عنه شارون وزملاؤه «حقيقي ويؤكد حرصه على امن الدولة ورغبته في اعداد المواطنين لمواجهة الحرب». هذه الارقام تعني ان «العمل» لم ينجح في تحقيق أي مكسب انتخابي من موقفه في هذا الموضوع بل ادى الى فقدانه صدقيته في اوساط الاسرائيليين باتهامه شارون بزرع بذور الهلع لأسباب انتخابية.

«الاسبوع المنتهي كان مخيبا للامال - يقول فلوتسكر في ختام تعليقه في «يديعوت» - بالنسبة لحزب العمل، فقد ضعفت احتمالات وصوله الى الحكم، بعد ان كانت ضعيفة في الاصل».

وثيقة

البرنامج العام لحزب "شينوي"

- دولة علمانية

يناضل حزب «شينوي» ضد الإكراه الديني ومن أجل دولة علمانية تتسع لمختلف الآراء والمعتقدات. ويرى الحزب أن المؤسسة «الحريدية» تشكل تهديدا لقواعد وأسس الحياة السليمة في مجتمع الحرية، ولحريات الإنسان في دولة ديمقراطية. إن المحاولات الرامية إلى جعل إسرائيل دولة دينية - توراتية، تعرض مستقبلنا للخطر. نحن نسعى إلى فصل الدين عن الدولة.

- عملية السلام

يؤيد حزب شينوي عملية السلام، ويرى أن عرفات ليس شريكا للسلام، ولذلك يجب أن تتم المفاوضات مع اوساط فلسطينية معتدلة.

إن وقف الإرهاب يشكل شرطا لا غنى عنه لإحراز أي تقدم في المفاوضات السياسية. المواقع الإستيطانية غير الشرعية يجب إخلاؤها فورا. كذلك سيتعين على إسرائيل، في نطاق التوصل إلى تسوية سلمية، إخلاء المستوطنات التي أقيمت في قلب التجمعات الفلسطينية، أما المستوطنات الكبيرة فيجب أن تبقى موضوعا قابلا للتفاوض. نحن نؤكد على إقامة جدار الفصل كوسيلة دفاع جزئية أمام تسلل المسلحين الفلسطينيين. سيتعين على إسرائيل في نهاية عملية السلام إيجاد تسوية في القدس تتيح للطرفين التعايش بسلام وسط احترام الأماكن المقدسة للديانات الثلاث. قيام الدولة الفلسطينية مرهون بتخلي الفلسطينيين عن حق العودة.

- إقتصاد حر

نحن نمثل الطبقة المتوسطة التي تشكل العمود الفقري للمجتمع الإسرائيلي، ونحن نعتقد أن الطبقة المتوسطة تدفع ضرائب أكثر من اللازم في حين أنها تحصل على مقابل أقل من اللازم. إن خفض الضرائب من شأنه أن يوفر موارد مالية للإستثمار الكفيل بإعادة تحريك عجلة الإقتصاد وتوفير أماكن عمل للعاطلين. نحن نرى أنفسنا كممثلين لأصحاب المهن الحرة والمستقلين وأصحاب الأعمال والمدراء والموظفين والعاملين في مجال التقنية العالية وأفراد الجيش النظامي والمزارعين وأساتذة الجامعات والمعلمين والطلبة الجامعيين والمتقاعدين. كما نمثل دافعي الضرائب الذين يؤدون الخدمة العسكرية الإحتياطية، ويؤمنون بالقانون والنظام ويمقتون الفساد، الذين يعانون من البروقراطية ويؤمنون إيمانا راسخا بالصهيونية. نحن نعتقد بوجوب تسريع وتيرة الخصخصة وإنهاء تدخل الدولة في مجال الأعمال التجارية، وبأنه يجب على إسرائيل الإندماج، في نطاق العولمة، في الإقتصاد الغربي. إننا نؤيد دون تحفظ الإقتصاد الحر والتطور العلمي والتكنولوجي والصناعات المتطورة. إن دور الإتحادات المهنية (النقابات) هو الإهتمام برفاهية العمل والمستخدمين في حين نرى أن الهستدروت تحولت إلى منظمة سياسية تخدم مصالح حزبية وتعمل في غير مصلحة الإقتصاد. إن مهمة الدولة في الحياة الإقتصادية هي الإستثمار في البنى التحتية.

-الخدمة العسكرية

يرى «شينوي» في قانون «طال» الذي يعطي الشرعية للتهرب من الخدمة العسكرية، مأساة قومية. فهذا القانون يشكل مسا خطيرا بمبدأ المساواة كما أنه يعرض أمنا للخطر. يجب على كل شاب يهودي معافى جسميا ونفسيا أن يخدم في جيش الدفاع الإسرائيلي فترة متساوية وضمن شروط متماثلة. هذا الواجب الإلزامي ينطبق أيضا على طلاب المعاهد الدينية، باستثناء الذين يقرر الجيش، لاعتباراته المهنية، عدم تجنيدهم.

- التعليم والثقافة

يجب على الدولة أن تسعى لتوفير تعليم مجاني، بدءا كم روضة الأطفال وحتى الجامعة. ولا بد للتعليم أن ينمي قيما إنسانية، ديمقراطية، ليبرالية وتعددية. يجب أن تتضمن جميع تيارات التعليم منهاجا أساسيا ككقاعدة للمعرفة والتعليم، غايته دمج الفرد المستقل في مجتمع غني بالعلم، والتثقيف بالإلتزام الشخصي والإجتماعي والقومي- الصهيوني. سيبذل حزب «شينوي» جهده في سبيل تحسين الفرص في التعليم وتقليص الفجوات والإرتقاء بكل طالب حسب كفاءاته. يجب أن لا تقوم وزارة المعارف بدعم مؤسسات تعليم لا تدرس الصهيونية والمواطنة والرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية.

- جهاز القضاء

ينظر «شينوي» إلى المحاكم باعتبارها ركائز الديمقراطية الإسرائيلية، وهي ليست محصنة أمام النقد، لكنه يجب حمايتها من تطاولات العناصر المناوئة للديمقراطية. ينبغي بذل كل جهد في سبيل تدعيم سلطة القانون. على وزارة العدل أن تخصص الموارد اللازمة لإختصار أمد الإجراءات القضائية. يجب سحب الصلاحيات المفرطة من المحاكم الدينية (اليهود

شـــارون يـصدّر أزمـــاتـــه

بقلم : وديع أبونصار

يسود الاعتقاد لدى الكثيرين بأن العملية التي نفذها فلسطينيان ليلة الجمعة الماضية في مستوطنة عوتنيئيل بجوار مدينة الخليل جاءت ردا على مقتل تسعة فلسطينيين بنيران الجيش الإسرائيلي، خلال يوم من العمليات المكثفة، التي كانت القوات الإسرائيلية قد نفذتها ضد أهداف فلسطينية يوم الأربعاء الماضي. وكانت هذه العمليات قد جاءت بعد فترة من الهدوء النسبي في وتيرة وحجم العمليات التي أقدم على تنفيذها فلسطينيون ضد أهداف إسرائيلية خلال الأسبوعين الماضيين. كما رأت بعض الشخصيات الفلسطينية بأن رئيس الحكومة الإسرائيلي، أرئيل شارون، أوعز لقواته بتنفيذ هذه العمليات ليس فقط بسبب ما يدعيه من رغبة في محاربة ما يسميه بالإرهاب الفلسطيني، بل بالأساس هربا من أزماته الداخلية المتراكمة.

كما أن تصريحات أرئيل شارون الأخيرة التي ادعى فيها أن العراق هرّب كميات من الأسلحة إلى سوريا أو من عبر سورية إلى حزب الله اللبناني تأتي في سياق متصل، ربطه الكثيرون بأزمات شارون الداخلية. حيث استبعد هؤلاء بأن تستند هذه التصريحات إلى معلومات دقيقة بحجة أن العراق وسورية لا ترتبطان بعلاقات أمنية وثيقة، بالرغم من التحسن النسبي الذي طرأ على هذه العلاقات، منذ وفاة الرئيس السوري الأسبق حافظ الأسد قبل نحو عامين. كما ادعى هؤلاء بأن سوريا لن تخاطر في هذه المرحلة بعلاقاتها مع الولايات المتحدة من أجل السماح بإمداد حزب الله بالسلاح العراقي. أضف إلى ذلك بأن الملمين بـ »ملف حزب الله« يدعون أن هذه الحركة لديها علاقات أمنية وثيقة بالأساس مع جهات مسؤولة في إيران تغنيها عن الأسلحة العراقية.

على أية حال، وبغض النظر عن صحة أقوال شارون أو أقوال المشككين فيها، فإنه ما من شك بأن تصريحاته بصدد «المخاطر التي قد تلحق إسرائيل» جراء الأزمة العراقية تنم عن رغبته بالهروب من مشاكله الداخلية، التي يمكن تلخيصها بقضيتين أساسيتين: فضائح الرشوة في الانتخابات الداخلية لحزبه، أي »الليكود«، وفشله بإنجاز أي من الوعود التي قطعها على نفسه في الحملة الانتخابية لرئاسة الحكومة في أوائل العام ٢٠٠١، بالأساس تلك المتعلقة بالاستقرار الأمني والاقتصادي.

فبعد وقت يسير من انشغال وسائل الإعلام الإسرائيلية عن قضية الرشوة في الليكود، بدأ مكتب شارون يتحدث عن اقتراب موعد توجيه الضربة العسكرية الأمريكية للعراق وعن التأثيرات المحتملة لهذه الضربة على الأمن الإسرائيلي، بما يعني أن إسرائيل قد تتعرض لبعض الضربات من الصواريخ العراقية أو من قبل طيارين عراقيين انتحاريين، متناسين المعلومات التي كانت قد نشرت قبل أيام معدودة وتحدثت عن أن إسرائيل محمية بشكل كبير من الصواريخ العرقية، إما من خلال منصات صواريخ »الحيتس« الإسرائيلية وإما بصواريخ «الباتريوت» الأمريكية المضادة للصواريخ، كما تناسوا أن الطائرات العراقية التي تريد الوصول إلى إسرائيل عليها قطع مسافات شاسعة نسبيا من شأنها منح سلاح الجو الإسرائيلي فرصة كافية لإسقاطها قبل أن تصل إلى إسرائيل.

إن شارون لا يخشى فقط بأن يؤدي النشر المتواصل في وسائل الإعلام عن الفضائح داخل «الليكود» إلى تراجع عدد المقاعد التي سيحصل عليها هذا الحزب في الانتخابات العامة للكنيست السادسة عشرة، المقررة ليوم الثامن والعشرين من شهر كانون ثاني المقبل، بل يخشى بالأساس أن يؤدي التحقيق في هذه الفضائح إلى صبغ «الليكود» بصور سلبية وكأنه حزب يشمل خلايا من الإجرام المنظم (المافيا) وإلى الوصول إلى أقرب المقربين منه، وبضمنهم نجله عومري، الذي يعد من أنشط الأشخاص الميدانيين في الحزب.

من جهة أخرى، فإن شارون مدرك أنه فشل في إنجاز أي مكسب حقيقي لإسرائيل منذ توليه مقاليد الحكم فيها في شباط من العام ٢٠٠١. فهو فشل في جلب الأمن المنشود للإسرائيليين، كما أن فترة حكمه شهدت المزيد من التراجع والتدهور في وضع الاقتصاد الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى إقرار تقليصات كبيرة في ميزانية الدولة للعام المقبل، والتي من المرجح أن تضاف إليها تقليصات أخرى في حال تعرضت إسرائيل لتأثيرات مباشرة جراء العمليات الأميركية المتوقعة في العراق.

لذلك، فإنه من المتوقع أن يواصل شارون تصدير أزماته من خلال الحديث عن «مخاطر» الأزمة العراقية، ولربما افتعال أزمات على الجبهتين الفلسطينية واللبنانية، لأشغال المواطنين الإسرائيليين بكيفية الحفاظ على أمنهم بدلا من الانشغال بفشل شارون وبالتالي بالتخطيط لمعاقبته في صناديق الاقتراع.

* شارون يرفع وتيرة الحرب *

الصورة النهائية قد تحتمل المفاجآت..

بقلم: حلمي موسى

رغم كل محاولات صرف الأنظار عن الوضع الداخلي في اسرائيل، ما زالت الانتخابات ونتائجها المحتملة تحظى باهتمام واسع. وتحاول استطلاعات الرأي من جهة، وآراء المعلقين والساسة من جهة اخرى، رسم صورة المستقبل منذ الآن. ولا ريب ان هذه الصورة، رغم جميع الادعاءات والبراهين ما زالت مشوشة.

فمن ناحية، هناك الميل الواضح لليمين الذي يتنبأ، تقريبا من دون جدال، بحصول الليكود على حوالى ثلاثين مقعدا أو يزيد في الانتخابات القادمة. ومن ناحية ثانية هناك الخسارة شبه المؤكدة لما يسمى باليسار والتي يندر من يجادل حولها. ومع ذلك فإن الانتخابات تزداد إثارة لأن المجهول، على قلته، ما زال بوسعه تغيير الصورة المنتظرة.

وفي هذا السياق ثمة من ينظر الى احزاب الوسط وكأنها الاشارة الواضحة للمفاجأة المنتظرة. وفي مقدمة احزاب الوسط هذه تقف حركة «شينوي». وحتى الآن تتنبأ استطلاعات الرأي لهذه الحركة بالحصول على حوالى اربعة عشر مقعدا، الأمر الذي يجعلها القوة الثالثة في الكنيست ولسان الميزان المستقبلي في العلاقة بين «العمل» و «الليكود».

وتشير استطلاعات الرأي الى ان نجاح «شينوي» عمليا جاء على حساب معسكر اليمين. وهذا يعني ان معسكر اليسار، الخاسر، صار في وضع يحافظ فيه على قوته، وأن الوسط بدأ يكسب من اليمين. وبسبب الطبيعة الخاصة لحركة «شينوي» التي رسمت على راياتها شارات العلمانية، يصعب تخيل انضمام هذه الحركة الى معسكر اليمين عموما لتشكيل حكومة ضيقة. اذ ان «شينوي» تشترط الدخول للحكومة بوجود الاحزاب الصهيونية فيها، وهي تعلن ان الاحزاب الدينية «الحريدية» مثل «شاس» و «يهدوت هتوراه»، ليست احزابا صهيونية.

وبقدر ما تزداد قوة حركة «شينوي» وأحزاب الوسط عموما تتضاءل فرصة اليمين الاسرائيلي في تشكيل حكومة ضيقة. إذ ان شينوي تعلن ايضا انها لن تشارك في حكومة ضيقة لا بزعامة «الليكود» ولا بزعامة «العمل». وهي تستند في ذلك الى ان حكومة الليكود الضيقة مستحيلة التكون من دون الاحزاب «الحريدية»، كما ان حكومة «العمل» الضيقة مستحيلة ايضا من دون الاحزاب العربية. و «شينوي» التي أدركت قيمة شعار الوحدة تلعب على انغامه بقوة كبيرة.

ومع ذلك، فإن عناصر المفاجأة في الانتخابات الوشيكة لا تنحصر فقط في حركة «شينوي» او في الوسط، الذي قد يحول – لأسباب مختلفة – دون امتلاك اليمين القدرة على تشكيل حكومة ضيقة، وإنما في العرب وقوى اخرى كذلك.

ومن شبه المؤكد ان مداولات لجنة الانتخابات المركزية حول حظر مشاركة القوائم العربية المركزية الثلاثة، او جزء منها سوف يترك أثرا كبيرا على الانتخابات. ومعروف ان العديد من القوى العربية في مناطق ٤٨ تدعو الى مقاطعة الانتخابات وعدم المشاركة في «مسرحية اللعبة الديمقراطية» الاسرائيلية. ومن المؤكد ان هذه الدعوة سوف تكتسب زخما كبيرا إذا ما قررت لجنة الانتخابات المركزية حظر مشاركة القوائم العربية. وربما لهذا السبب بالذات بادر المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية، إلياكيم روبنشتاين الى اعلان رفضه مطالب حظر اية قوائم عربية سوى «التجمع الوطني الديمقراطي» وخاصة رئيسه، الدكتور عزمي بشارة.

يرى بعض الخبراء ان عدم مشاركة العرب في الانتخابات يعني غياب حوالى ١٥٪ من مجموع الناخبين عن العملية الانتخابية. وفي حال نجاح المقاطعة، ولو جزئيا، فإن هذا يقلص فرص معسكر اليسار أو حتى معسكر اليسار الوسط لتشكيل قوة مانعة، الأمر الذي يعيد منح اليمين الاسرائيلي الفرصة مرة اخرى لتشكيل حكومة يمينية ضيقة.

وهناك في الطرف الآخر احتمالات حدوث مفاجأة بتراجع قوة الاحزاب «الحريدية» التي ظلت، خاصة حركة «شاس»، تعاظم قوتها منذ مطلع الثمانينات وحتى الآن. وعدا عن الانقسام الذي طرأ على حركة «شاس» ثمة حديث متزايد في المعسكر «الحريدي» حول عدم جدوى مواصلة التخندق داخل «الغيتو». ومعروف ان المعسكر «الحريدي» يعاني من فقر مدقع في صفوف اغلبية جمهوره نظرا للتركيز الكبير على الدراسة الدينية وليس على العمل.

كما ان احتمال حدوث مفاجأة في اصوات اليهود والروس امر محتمل. اذ تماثل هؤلاء بشكل قوي مع اليمين. ولكن اليمين يتحالف مع رجال الدين الذين ينظرون بازدراء الى المهاجرين الروس ويتهمونهم بأنهم ليسوا يهودا بأغلبيتهم. ومع ان الكثيرين من الروس باتوا يلتفون حول حزب «اسرائيل بيتنا» الذي يشكل القوة المركزية في «التحالف القومي»، ليس من المستبعد ان يشكل قسم كبير من الروس قاعدة جيدة لحركتي «شينوي» و «ميرتس».

وأيا يكن الحال، بات الآن أوضح من اي وقت مضى، ان المعركة الانتخابية، وبخلاف بداياتها، غدت اكثر إثارة، وربما اكثر اهمية من ذي قبل.

العالم كما يراه "الاتحاد القومي":

قصف، نسف، أحكام بالاعدام، وإبعادات بالجملة..

المشهد الاسرائيلي :

نشرت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية (٣٠/١٢/٢٠٠٢) جزءا من مسودة البرنامج السياسي – الانتخابي لحزب اليمين المتطرف «ايحود لئومي» الذي يرأسه عضو الكنيست افيغدور ليبرمان. وقد تطرق البرنامج الى العلاقة مع الدول العربية ومع العرب في اسرائيل ومع اليسار الاسرائيلي.

بخصوص الدول العربية: يدعو الحزب كما ورد في المسودة الى قصف مكثف ضد اهداف استراتيجية لبنانية في حال التصعيد، بالاضافة الى تحديد منطقة منزوعة السلاح على طول نهر الليطاني، كذلك دعا الى عدم التردد في قصف القصر الرئاسي السوري في دمشق في حال انجرار سورية الى مواجهة، عبر «ضربة مانعة» تبادر اليها اسرائيل.

* ليبرمان *

وفيما يتعلق بالعدوان المتوقع على العراق، دعا الحزب الى الرد بصورة مكثفة في حال تعرض اسرائيل الى صواريخ عراقية «كي لا يتعدى علينا أحدها مستقبلاً »كما ورد في المسودة وحتى لو كلف الامر «مواجهة الولايات المتحدة الاميركية».

ويدعو الحزب الى اعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية مع مصر واعادة السفير الاسرائيلي في القاهرة الى تل أبيب. ومن الجدير ذكره في هذا السياق ان رئيس الحزب ليبرمان كان قد دعا في وقت سابق الى نسف سد اسوان.

أما بخصوص العلاقة مع المليون فلسطيني في اسرائيل، فيدعو الحزب – الذي يرى أن الاقلية العربية في اسرائيل كأقلية معادية للدولة – الى إبعاد كافة رؤساء السلطات المحلية العربية في اسرائيل «الذين يرفعون اعلاما سوداء في ذكرى النكبة الامر الذي قد يتطلب اعلان حالة الطوارئ في الوسط العربي في حال حدوث مواجهات بين الدولة والمواطنين العرب على غرار احداث تشرين الاول ٢٠٠٠». كما يدعو الحزب الى اخراج الحركة الاسلامية على القانون.

ويدعو ايضا الى اعلان السيطرة على الحرم القدسي منذ اليوم الاول لتشكيل الحكومة القادمة حتى لو كلف الامر الدخول في مواجهة شاملة مع الجميع، بالاضافة الى سن احكام بالاعدام بحق الفلسطينيين لمنع اطلاق سراحهم السريع من خلال المفاوضات.

ويتطرق البرنامج في مسودته الى اليسار الاسرائيلي – اليهودي داعياً الى سن قوانين تشمل سحب المواطنة عن شخصيات يسارية يهودية «متطرفة» – «امثال اوري افنيري وليئه تسيمل» – بالاضافة الى رافضي الخدمة العسكرية الذين «يشوهون سمعة اسرائيل في العالم ».

وفيما يتعلق بتعريف دولة اسرائيل ونظامها، فيدعو الحزب الى اقامة نظام رئاسي واقرار دستور يؤكد ان دولة اسرائيل هي دولة يهودية صهيونية ومن ثم دولة ديمقراطية.

لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية ترفض شطب قائمة "الجبهة والطيبي"

رفضت لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية, اقتراح النائب المتشدد ميخائيل كلاينر (حزب حيروت) شطب قائمة «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة المتحالفة مع الحركة العربية للتغيير بزعامة النائب أحمد الطيبي.

وقد أيد الاقتراح صاحبه فقط, في حين صوّت غالبية أعضاء اللجنة ضد الاقتراح (٢٧ عضواً) وامتنع تسعة أعضاء عن التصويت، والممتنعون هم مندوبو أحزاب «شاس» و«الاتحاد القومي» وأحد مندوبي حزب «الليكود».

وذكر أن رئيس لجنة الانتخابات المركزية, القاضي ميشال حيشين, طلب من أعضاء اللجنة معارضة الاقتراح بشطب القائمة، كما ظهرت أمام اللجنة مندوبة المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية فأعلنت أن المستشار, الياكيم روبنشتاين, يعارض الاقتراح بشطب قائمة » الجبهة والطيبي».

أما محامي القائمة، دوف حنين، فذكر أمام اللجنة أن اتهامات النائب كلاينر تنطوي على قدر من العبث، ومن ذلك أن القائمة تؤيد «حزب الله» بينما يعرف الجميع أن قائمة مثل «الجبهة» (يسارية التوجه) لا يمكن أن تؤيد «منظمة دينية أصولية»، على ما ذكره موقع صحيفة «معاريف» على شبكة الإنترنت.

* كلاينر *

"الانتخابات العربية" في الصحافة العبرية

١) عودة التعادل

في العامين الأخيرين، منذ نشوب الانتفاضة، أكثر الساسة والمعلقون من الحديث عن تحطم التعادل التاريخي بين اليمين واليسار وعن التحول التاريخي في أنماط التصويت في اسرائيل. وأعلن كبار المسؤولين في الليكود ان الفائز في المنافسة بين ارئيل شارون وبنيامين نتنياهو سيكون رئيس الحكومة المقبل. وسلمت قيادة حزب العمل بالهزيمة الكبرى الوشيكة. وكان التقدير السائد في الحلبة السياسية هو ان انتخابات العام ٢٠٠٣ ستبشر بعهد جديد: لا مزيد من التعادل بين المعسكرين، أو النصر الضئيل لأحدهما، وإنما ضربة قاضية، قاطعة، يوجهها اليمين لليسار. ولكن معظم استطلاعات الرأي من الاسبوعين الأخيرين تعرض صورة مغايرة. فهي تقرر ان التناسب بين معسكري اليمين واليسار ما زال هشا: إذ يحظى اليمين ب٦١ ٦٥ مقعدا، ويحظى اليسار ب٥٥ ٥٩ مقعدا. وهذا يعني ان اليسار قريب جدا من الحصول على كتلة مانعة، لا تتيح لأرئيل شارون تشكيل حكومة ضيقة. او إملاء شروطه لإقامة حكومة وحدة.

وفي توزيع الكتل بين اليمين واليسار يتم وضع «شينوي» و«شعب واحد» في معسكر اليسار، رغم انهما يصفان نفسيهما بحزبي وسط، بسبب انهما ليسا شريكين طبيعيين في ائتلاف اليمين الضيق. و«شينوي» قريبة أكثر في مواقفها السياسية لحزب العمل من الليكود، وهي تطلق الوعود للناخبين بأنها لن تنضم الى حكومة يمينية ضيقة بمشاركة الاحزاب الحريدية. كما ان زعيم «شعب واحد»، عمير بيرتس، هو من الحمائم المعلنين، حتى وإن كان كثير من ناخبيه يميلون الى اليمين يصعب رؤيته وهو جالس في حكومة يملي فيها أفيغدور ليبرمان وآفي إيتام برامجهما.

* نموذج التعادل

والعودة البادية للتعادل بين اليمين واليسار ليست مفاجئة إن لاحظنا تذبذب أنماط التصويت لدى الناخب الاسرائيلي منذ العام ١٩٨١. ففي الانتخابات الصاخبة تلك، الاولى منذ انقلاب العام ١٩٧٧، حظي معسكر اليمين بما في ذلك الاحزاب الدينية «وتامي» بأربعة وستين مقعدا، مقابل ٥٦ لمعسكر اليسار والوسط. وانتهت انتخابات العام ١٩٨٤ بتعادل تام ٦٠ مقابل ٦٠، كما انتهت انتخابات العام ١٩٨٨ مرة اخرى بانتصار معسكر اليمين ٦٥ مقابل ٥٥. وانتهت انتخابات العام ٩٢ بتعادل شبه مطلق ٦١ مقابل ٥٩ لمصلحة اليسار. كما انتهت انتخابات العام ١٩٩٦ بانتصار اليمين عندما فاز على خلفية موجة عمليات فلسطينية. وبالمقابل، عندما تتمركز المعركة الانتخابية في الاسابيع الاخيرة حول قضايا الاقتصاد او أداء السلطة، نشأ تعادل مطلق أو تفوق ضئيل لليسار: وهذا ما حدث في العام ١٩٨٤ عندما تركزت الانتخابات حول انفلات التضخم المالي، وفي العام ١٩٩٢ التي جرت في ظل هتافات: «ايها الفاسدون لقد ضجرنا منكم». وفي العام ١٩٩٩ في الانتخابات التي تمحورت حول أداء بنيامين نتنياهو.

والأمر العجيب بشأن أنماط التصويت هو صمودها أمام هزات المجتمع الاسرائيلي. فمليون مهاجر، ومئات آلاف الناخبين الجدد، والتغييرات الجذرية في نظرة المواطنين العرب، وصعود وانهيار رؤى سياسية بكاملها، كل ذلك لم يفلح في العشرين عاما الاخيرة في تحطيم التذبذب الذي يتبدل على التوالي بين النصر الضئيل لليمين والتعادل شبه المطلق بين المعسكرين.

والتعادل في الحلبة السياسية الاسرائيلية ما زال ساريا ربما بشكل أكبر مما بدا بعد إحصاء الاصوات. وفي العقدين الأخيرين اكتشف اليمين ميله للتشرذم وللتنازع على خلفية شخصية، وهكذا، فإنه حتى في المعارك الانتخابية التي فاز اليمين فيها بأغلبية ضئيلة تلاشى خلال وقت قصير ائتلافه الطبيعي. ونشأ في الكنيست تعادل مطلق، غير قابل للاصلاح، واضطر زعيم الليكود للدعوة لانتخابات مبكرة. ويمكن ان نتعرف الى صلابة أنماط التعادل ايضا من انها مرة تلو مرة «تتغلب» على استطلاعات الرأي وعلى المنطق السليم. فمعسكر اليسار والوسط تقدم بثقة على اليمين في العام الذي سبق انتخابات العام ١٩٨٤، ولكن رغم الوضع الصعب للدولة، فإن تفوق اليسار تلاشى كلما اقترب موعد الانتخابات الى ان تبدد تماما. أما اليمين فكان يتفوق بفارق عظيم على اليسار في العام الذي سبق انتخابات العام ١٩٩٢، ولكن رغم الهدوء الأمني النسبي، هُزم اسحق شامير في النهاية بفارق ضئيل.

واليوم يبدو ان انتخابات العام ٢٠٠٣ لن تشذ عن «نموذج التعادل». فالشرخ الايديولوجي في اليسار أخلى مكانه لمصلحة التحصن التقليدي للاسرائيليين في معسكراتهم. والأغلبية العظمى التي حظي بها اليمين في العامين الأخيرين وهي أغلبية منحته في استطلاعات الرأي سبعين مقعدا باتت تتراجع مع اقتراب موعد الانتخابات.

ويعزون في الحلبة السياسية الصعود الحاد لليسار في الاسابيع الأخيرة لاكتشاف أمر الفساد في الانتخابات التمهيدية في الليكود. ولكن لا ينبغي تجاهل ان ظاهرة «العودة الى البيت» ميزت الاسابيع الحاسمة لجميع المعارك الانتخابية في اسرائيل منذ العام ١٩٨١. ومن الجائز ان الناخبين الذين ينتمون بشكل تقليدي لمعسكر اليسار والوسط كانوا فقط ينتظرون الذريعة للعودة للمعسكر السياسي الذي انتموا اليه معظم حياتهم.

وبافتراض ان «نموذج التعادل» سيثبت نفسه ايضا في الانتخابات القريبة، فإن السؤال المركزي اليوم ليس ما اذا كان اليمين سيحصل مرة اخرى على المقاعد العشرة التي خسرها في الاستطلاعات. والسؤال المهم حقيقة هو ماذا سيكون الموضوع الأساسي الذي يشغل بال الناخبين. فإذا عادت المواضيع الأمنية للتقدم في سلم الأولويات، فإن اليمين سوف يحصل على ما بين ٦٤ ٦٨ مقعدا، كما حدث في ثلاث معارك انتخابية منذ العام ١٩٨١، أما اذا واصلت فضيحة الليكود إشغال الجمهور فإن الانتخابات سوف تنتهي بالتعادل ستين مقعدا مقابل ستين أو بانتصار ضئيل لمعسكر اليسار والوسط، كما حدث في المعارك الثلاث الاخرى منذ العام ١٩٨١.

* بين كلاينر وبشارة

ورغم ذلك ما الذي يمكن ان يحطم الانماط التي تقررت منذ العام ١٩٨١؟ وضع يفشل فيه أحد المعسكرين بشكل قاطع في تحقيق قدراته الانتخابية. وفي كل المعارك الانتخابية منذ ١٩٨١ حرص اليمين واليسار على المحافظة على توازن شبه مطلق ايضا في هذا الميدان. وعلى سبيل المثال فقد اليسار العام ١٩٩٢ حوالي مقعدين بسبب فشل «القائمة التقدمية» وقائمة المتقاعدين، ووازن اليمين ذلك بخسارة أصوات «هتحيا» والحزب الليبرالي. وفي العام ١٩٩٩ فقد اليسار حوالي اربعة مقاعد بفشل قائمة المتقاعدين، والورقة الخضراء وحزب الخضر، وتقريبا خسر اليمين العدد ذاته من المقاعد بفشل «تسومت» و«الطريق الثالث» و«بنينا روزنبلوم».

ومن الجائز انه في انتخابات العام ٢٠٠٣ يمكن لهذا النموذج ان يتغير. إذ ان أحد المعسكرين قد يخسر «أحقيته» في التعادل نتيجة لكارثة انتخابية تجلبها قوائم لا تستطيع اجتياز نسبة الحسم، أو لا تتنافس وثمة مبرر للتفاؤل لدى معسكر اليسار. إذ من غير المنتظر له هذه المرة وقوع أضرار من جانب قائمة المتقاعدين، التي سلبت منه منذ العام ١٩٨٨ على الأقل مقعدا واحدا. كما ان «الورقة الخضراء» سوف تجتاز على ما يبدو نسبة الحسم. وتوحدت الاحزاب العربية المركزية في ثلاث قوائم يفترض ان تدخل الكنيست من دون مشاكل. والخطر الوحيد لضياع الاصوات يتمثل في «التحالف الوطني التقدمي» الذي يقوده هاشم محاميد والذي من المشكوك فيه ان يجتاز نسبة الحسم، وكذلك حال حزب الخضر و«اسرائيل الاخرى».

ووضع اليمين أشد حساسية. فقائمتا «حيروت» بزعامة كلاينر و«أهفات اسرائيل» بزعامة يوسي كدوري، يمكن ان تتأرجحا على نسبة الحسم. وكلاينر الذي كان مرشحا ضعيفا الى ما قبل عدة شهور حظي بزخم بسبب عدة خطوات لامعة. ومع ذلك، وحسب كل الاستطلاعات، من المشكوك فيه ان يحصل على الخمسين الف صوت المطلوبة. أما «أهفات اسرائيل» فهي لغز كبير، إذ ان القوة الانتخابية للحاخام كدوري لم تختبر أبدا بشكل مستقل.

وثمن فشل كلاينر وكدوري يمكن ان يصل الى اربعة مقاعد يخسرها اليمين. وينبغي لليمين ان يخشى ايضا من عدة أحزاب لا أمل لها بالفوز. وبين هذه الاحزاب «تسومت» وبقايا حزب الوسط بزعامة دافيد ماغين. والاسلوب الاسرائيلي وحشي جدا، اذ ان بضع مئات من الاصوات الضائعة قد ترجح الكفة.

وميزان استغلال القدرة يميل الآن بشكل حاد لمصلحة اليسار. وهذه الصورة قد تنقلب تماما اذا تم حظر التجمع الوطني الديمقراطي بزعامة عزمي بشارة. وتقدر قوة هذا الحزب بمقعدين الى ثلاثة مقاعد. وفي حال حظر هذا الحزب سيقاطع الكثير من ناخبين بشارة عملية الاقتراع، وثمة أساس للافتراض ان عربا آخرين من ناخبي الاحزاب الاخرى سينضمون اليهم. ومن الجائز ان القرار بخصوص بشارة سيقرر مصير الانتخابات.

(اوريه شافيت ، «معاريف»)

٢) بين المطرقة والسندان

مع قيام الدولة وفي ذروة حرب ١٩٤٨ قرر رئيس الحكومة ديفيد بن غوريون منح المواطنة الكاملة لكل الأقليات، وفي المقابل فرضت عليهم قيود شديدة، حيث كان أهمها فرض الحكم العسكري الذي ألغي كليا في الاول من كانون الاول (ديسمبر) العام ١٩٦٦ في عهد خليفته ليفي اشكول.

الأقليات البالغة في حينه ٢٠٠ ألف نسمة أصبحت اليوم٢ر١ مليون، أي خُمس عدد سكان الدولة. وهم لا يحسدون على وضعهم اذ يوجدون منذ العام ١٩٤٨ بين المطرقة والسندان. فهم حتى اليوم ممزقون بين ولائهم لاخوانهم في الدول العربية وخصوصا اخوانهم الفلسطينيين في المناطق، وبين ولائهم لدولتهم ـ اسرائيل. وعلى كاهلهم ألقيت مهمة شبه مستحيلة تقريبا: التضامن مع اخوانهم الفلسطينيين في المناطق حتى لا يعتبروا خونة للقضية العربية والفلسطينية والحفاظ في ذات الوقت على ولائهم لاسرائيل ولقوانينها حتى لا يعتبروا خونة لدولتهم. الفلسطينيون في المناطق يسمونهم عرب ٤٨ ، واليهود يسمونهم عرب اسرائيل ، وكلا الاسمين يعتبران أسماء مهينة في نظر الاغلبية منهم، اذ يفضلون تسميتهم الفلسطينيين مواطني اسرائيل .

اغلبية مواطني اسرائيل العرب نجحوا حتى الآن في الحفاظ على هذا التوازن الدقيق. ولكن في الآونة الأخيرة ظهر انطباع وكأن حكومة اسرائيل قد قررت زعزعة هذا الوضع والقاء السائرين على هذا الحبل الرفيع الى الهاوية. ثلاث توصيات ـ قرارات أكدت لعرب اسرائيل بأنهم قد دفعوا الى الهامش فعلا، هذا الهامش الذي لا يترك أمامهم خيارات كثيرة: قرار مجلس الرقابة على الأفلام بمنع بث فيلم محمد بكري جنين جنين ، وتوصية الياكيم روبنشتاين للجنة الانتخابات المركزية بشطب قائمة التجمع الوطني الديمقراطي، وقرار وزير الداخلية في هذا الاسبوع باغلاق صحيفة صوت الحق والحرية التابعة للحركة الاسلامية الجناح الشمالي.

هذه القرارات هي في نظر اغلبية عرب اسرائيل قرارات ٢٠٠٢ الهادفة الى منعهم من حرية التعبير والانتخاب. وهذه الخطوات (التي جرت من دون تنسيق مسبق، وان كان من الممكن تلمس أصابع الشاباك الرقيقة في اثنتين منها) في موعد حساس عشية الانتخابات وعشية الحرب ضد العراق ستدفع المزيد من عرب اسرائيل الى الجانب الآخر من المتراس والتضامن الكامل والتام مع اخوانهم الفلسطينيين في المناطق. والتوازن الدقيق بين العرب واليهود في اسرائيل والذي تزعزع كليا في أحداث تشرين الاول ٢٠٠٠، الا انه عاد لتوازنه خلال العامين الاخيرين، قد ينهار الآن.

أمامنا استمرارية وتصعيد لسياسة التفرقة المتبعة هنا منذ سنوات. فمتى اتخذت اجراءات ضد يهود يصرحون علانية وبلا توقف – باستثناء اخراج حركة كاخ عن القانون ـ ومن خلال صحف اليمين بأنهم يؤيدون عنصرية الترحيل الجماعي؟ ومع ان المستشار القضائي للحكومة قد أوصى بشطب ترشيح باروخ مارزيل، عضو كاخ، لكنه لم يتطرق للمرشح الاول في قائمة حيروت ميخائيل كلاينر الذي يختلف عن مارزيل فقط في انه يختار كلماته بحرص أكبر؟.

توصيات الشاباك للمستوى السياسي ليست قدرا منزلا، وذلك لانها تركز على الجانب الأمني، الا ان على المستوى السياسي المقرر ان يأخذ بالحسبان اعتبارات اخرى وان يسأل نفسه في هذه الحالة: اذا كانت قراراته ستدفع بالأقلية العربية لخطوات يائسة. علينا ان لا نفاجأ اذا تعزز تيار الملتحقين من شبان عرب اسرائيل بالمنظمات الفلسطينية وحزب الله والقاعدة بعدة أضعاف خلال الأعوام القادمة لأننا ساعدناهم في ذلك بأيدينا نحن.

(يهودا ليطاني، «يديعوت احرونوت»)

مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)
صدر حديثاً